SC 6622

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844
Website : www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثامنة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 29-30 يناير 2012

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/2 (XVIII)

"تعزيز التجارة الأفريقية البينية"

المسائل المؤثرة على التجارة الأفريقية البينية

الإجراء المقترح لتعزيز التجارة الأفريقية البينية

وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية حرة

—

SC 6622

الاتحاد الأفريقي **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا**

"تعزيز التجارة الأفريقية البينية"

المسائل المؤثرة على التجارة الأفريقية البينية

الإجراء المقترح لتعزيز التجارة الأفريقية البينية

وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية حرة

الجزء الأول : المسائل المؤثرة على التجارة الأفريقية البينية

أولاً. الخلفية والسياق

1. تركز قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي على موضوع "تعزيز التجارة الأفريقية البينية". ويعتبر اختيار الموضوع ملائماً وفي حينه، نظراً للتحديات التي تواجهها هذه التجارة والحاجة الماسة إلى إعداد وطرح استراتيجيات لتحسين أوضاعها. وكانت قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يناير 2011 قد أجازت توصية الدورة العادية السادسة لوزراء التجارة الأفريقيين المنعقدة في كيجالي من 29 أكتوبر إلى 2 نوفمبر 2010 حول التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية. هذه هي الخلفية التي أحاطت بإعداد ورقة المسائل قيد التناول والتي اتسهدفت إلقاء الضوء على عموم تدفقات التجارة الأفريقية والقدرات الكامنة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية, وذلك من خلال تناول المجالات الرئيسية ذات الأولوية لتحريك الأجندة خطوات إلى الأمام. وتشكل المجالات ذات الأولوية العناصر الرئيسية لخطة العمل التي تنشط الدول الأعضاء حالياً في تنفيذها بهدف الارتقاء بالتجارة الأفريقية البينية من مستوياتها بما يتراوح بين 10% و13% إلى 25% أو أكثر خلال العقد القادم، بما يجعل التجارة الأفريقية البينية بمثابة المحرك الدافع للتنمية والتكامل الإقليمي في أفريقيا على غرار ما هو قائم في مناطق أخرى من العالم، مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا.
2. في هذا الصدد، يجدر التذكير بأن أفريقيا تواصل تنفيذ أجندة التكامل كاستراتيجية جماعية للتنمية والتحول تفضي إلى الإنشاء المرتقب لسوق قارية. ومن المسلم به أن التكامل الإقليمي يساعد على إنشاء أسواق أوسع وإلى تعزيز القدرة التنافسية كما يسهم في تحسين السياسات في العديد من مجالات أجندة التنمية. وغني عن التأكيد أن ضغوط العولمة تجبر الشركات والبلدان على السعي إلى تحقيق الفعالية من خلال أسواق أوسع ومنافسة أكثر تعزيزاً. وفي هذا

السياق يتعين على المنشآت الصناعية الحديثة زيادة حجم إنتاجها بما يفوق المستوى المنخفض للطلب المحلي الذي يمكن لدولة نامية واحدة استيعابه. ومن ثم، فإن تجميع الاقتصادات والأسواق معاً تحت مظلة التكامل الإقليمي إنما يوفر نطاقاً اقتصادياً وسوقياً على قدر كاف من الاتساع يجعل تحقيق وفورات الحجم أمراً ممكناً.

3. وتحقيقاً لهذا الغرض، أسست البلدان الأفريقية الاتحاد الأفريقي وأنشأت العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية وظلت أمينة على المثل المضمنة في معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية وفي القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. في هذا السياق، تواصل المجموعات الاقتصادية الإقليمية عملية التكامل من خلال التجارة الحرة وإنشاء الاتحادات الجمركية والسوق المشتركة. وأخيراً، من المتوقع أن تتلاقى هذه الجهود عند هدف إنشاء السوق الأفريقية المشتركة والجماعة الاقتصادية الأفريقية، وعندئذ لا بد وأن تتسق السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والقطاعية على المستوى القاري. ومن خلال مثل هذه السوق الاقتصادية، تستطيع أفريقيا أن تعزز استقلالها ودرجة تمكنها في المجال الاقتصادي تجاه بقية أنحاء العالم.

4. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الجهود في توسيع نطاق التجارة الأفريقية البينية بواسطة إلغاء الحواجز التعريفية وغير التعريفية وتعزيز العلاقات التجارية ذات المزايا المتبادلة من خلال خطط تحرير التجارة، لأن التجارة حققت وستظل تحقق إسهاماً ضخماً في اقصادات العديد من البلدان المتقدمة والنامية. والثابت أن التجارة تمكن البلدان من التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي يتأتى لها إنتاجها بأسعار رخيصة مقابل سلع أخرى تستطيع دول أخرى توفيرها بتكلفة أقل. كما توفر التجارة الوسائل المادية من حيث السلع الرأسمالية والمعدات والمواد الخام والسلع نصف المصنعة والتي تكون ذات أهمية حيوية للنمو. هذه هي القوة المحركة التي تقود التنمية الاقتصادية وتدفعها قدماً إلى الأمام. وبالتالي، إذا

كانت التجارة هي القاطرة الناقلة للنمو والتنمية فإن إزالة الحواجز التي تعوقها هى وحدها التي تمكن من زيادة تأثيرها. ولذا تعد حرية التجارة أداة مهمة لإزالة مثل هذه المعوقات وتحقيق مستويات أعلى للتجارة فيما بين البلدان الأفريقية.

5. ومع ذلك، فإنه على الرغم من تصميم أفريقيا على تفكيك قيود التجارة بهدف إنشاء سوق مشتركة داخل إطار الاتفاقات الإقليمية والإقليمية الفرعية، لا تزال الحواجز التي تعترض التجارة الأفريقية البينية قائمة وتؤثر عليها؛ فعلى مدى العقد الماضي تراوح متوسط التجارة الأفريقية مع الأمم الأفريقية بين 10 و12% فقط، بينما تحققت 40% من تجارة الولايات المتحدة مع بلدان أخرى في أمريكا الشمالية كما بلغت نسبة التجارة فيما بين بلدان غرب أوروبا 63%. ولا شك في أن تعزيز التجارة الأفريقية البينية سوف يساعد في تعزيز التخصص فيما بين البلدان الأفريقية كما سيسهم في إنشاء سلسلة قيم إقليمية لتعزيز التنوع والقدرة التنافسية. ولذلك، يتعين على البلدان الأفريقية أن تنتهج بفعالية ومثابرة سياسات تجارية إقليمة شاملة ومتسقة كجزء من تنميتها وتحولها الجماعي في سياق التكامل الإقليمي.

6. من أجل التعامل مع هذا الاتجاه، حدد الزعماء الأفريقيون التزامات هامة لدعم التجارة الأفريقية البينية؛ في الصدارة من هذه الالتزامات القرار المتميز الذي اتخذته السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (صادك) بشأن إنشاء منطقة تجارة حرة واحدة. كما أثمر إطلاق المبادرة الثلاثية للتجارة الأفريقية الحرة، التي تغطي 26 بلداً أفريقياً تمثل أكثر من نصف أعضاء الاتحاد الأفريقي ويقدر تعدادها السكاني بـ 350 مليون نسمة (57% من إجمالي السكان الأفريقيين) ويبلغ ناتجها المحلي الإجمالي 630 بليون دولار أي 53% من الناتج المحلي الإجمالي الكلي لأفريقيا، عن تعبئة الاهتمام بإرساء تجارة أفريقية قارية أوسع وحرة. بناءً عليه، فإن وزراء التجارة للاتحاد الأفريقي في دورتهم العادية الساسة

المنعقدة في كاجالي في نوفمبر 2010 وبعد تقييمهم للتقدم المحرز في تنفيذ مناطق التجارة والاتحادات الجمركية في العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية، أوصوا بالتعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية لإطلاق الطاقات الكامنة للقارة في مجال التجارة وتمكينها من أن تشغل المكان الذي يليق بها في ساحة التجارة العالمية.

7. يحدو الزعماء الأفريقيين وأصحاب المصلحة تفاؤل يستند إلى اعتقاد راسخ بأن زيادة حجم التجارة، من خلال مبادرات مثل المنطقة الكبرى للتجارة الحرة بين السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا) ومجموعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (صادك) ومناطق التجارة الحرة المحتملة فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، سرعان ما سيتحول إلى منطقة تجارة حرة قارية تجلب فوائد طائلة؛ إذ أنه سيترتب على وجود منطقة التجارة الحرة هذه توسيع أسواق السلع والخدمات، تسوية المشاكل الناجمة عن تعدد وتشابك العضوية، تعزيز التعاون الجمركي وتسهيلات التجارة، تعزيز وتوفيق وتنسيق أدوات ومصطلحات التجارة وتخفيف القيود على حركة السلع والأشخاص والخدمات. ومن جهة أخرى، فإن التعاون بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية لا بد وأن يفضي إلى تحسين البنية التحتية الإقليمية ودعم الأسواق الإقليمية بواسطة تعزيز وسائل وآليت الربط بين أنحاء القارة بواسطة كافة أشكال النقل والاتصالات إلى جانب دعم الجهود الرامية إلى تجميع مواد الطاقة بما يعضد القدرة التنافسية للأقاليم. وأخيراً، سوف تساعد منطقة التجارة الحرة الأفريقية في التعجيل بتنفيذ رؤية معاهدة أبوجا بشأن السوق الأفريقية المشتركة وصولاً في النهاية إلى الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

8. وكجزء من الأعمال التحضيرية لعقد هذه القمة في يناير 2012 حول موضوع "تعزيز التجارة الأفريقية البينية"، قام فريق عمل فني يضم ممثلين/خبراء من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة

الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية وشركاء آخرين بعقد سلسلة اجتماعات أسفرت عن قرار بشأن القيام، بالتعاون مع نطاق عريض من أصحاب المصلحة وعناصر التجارة الأخرى، بإعداد ثلاث ورقات عمل منفصلة تفيد كجزء أساسي من وثائق الخلفية تعرض لغرض البحث على مؤتمر وزراء التجارة ، وقد تبلورت في توصيات حول السياسات الملائمة يتم عرضها على قمة رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في يناير 2012. للاعتماد وإصدار مقررات بشأنها.

9. من هذا المنطلق، كانت رغبة رئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي في اغتنام فرصة قمة الاتحاد الأفريقي للمساعدة في تسريع وتيرة التقدم على صعيد التجارة الأفريقية البينية من خلال وثائق الخلفية الاستراتيجية الثلاث، وهي تحديداً:

أ. "ورقة المسائل" وهي تبرز المسائل والتحديات الرئيسية لتعزيز التجارة الأفريقية البينية، بما في ذلك الخطوط الإرشادية لتسريع وتيرة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

ب. "خطة العمل" ذات الصلة التي يتعين تنفيذها بواسطة جميع المعنيين.

ج. خطة للرصد والتقييم لتسريع التقدم في تنفيذ خطة العمل.

10. وتعد ورقة المسائل قيد التناول أولى الوثائق الثلاث المشار إليها أعلاه. وقد اقترن إعدادها بإدراك كامل لحقيقة أن تحديات وقيود التجارة الأفريقية البينية معروفة جيداً وأنه قد تم مناقشتها وتحليلها في العديد من التقارير والاجتماعات، ومن ذلك مثلاً المطبوعة المشتركة الرائدة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا/مفوضية الاتحاد الأفريقي/البنك الأفريقي للتنمية حول "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا" والتي ركزت على موضوع تعزيز التجارة الأفريقية البينية. ومن ثم فإن ورقة المسائل لا تقصد تناول تعدد قيود التجارة بأسلوب جديد وإنما هى تهدف بالأحرى إلى تحديد المسائل والمجالات الرئيسية ذات الأولوية التي تتطلب اهتماماً شديداً ومستمراً، بغية إحراز تقدم حاسم على مسار التجارة الأفريقية البينية.

11. خلاصة القول، أن ورقة المسائل استهدفت أساساً إثارة بعض المسائل الرئيسية وطرحها للبحث مع تفادي التطرق إلى التفاصيل، خاصة فيما يتعلق بالنتائج التي تحققت ولاسيما داخل إطار برامج وأنشطة المجموعات الاقتصادية الإقليمية. أي ليس المقصود بورقة المسائل أن تكون بمثابة تقرير مرحلي حول التكامل الإقليمي. بيد أن الوثيقة حرصت، حيثما اقتضى الأمر ذلك، على إلقاء الضوء على بعض العلامات البارزة والإنجازات وأفضل الممارسات ذات الصلة بالمسائل التي تم مناقشتها كمثال. كما تضمنت الوثيقة بعض التوصيات بخصوص كل مسألة. ولكن تجدر الإشارة في النقام الأول إلى أنه لدى صياغة التوصيات لفتت الوثيقة الانتباه إلى الالتزامات والمقررات الصادرة ذات الصلة، خاصة تلك التي أعدت على مستوى قمة الاتحاد الأفريقي والتي لم تلق المتابعة الواجبة ولا التنفيذ الدقيق من قبل جميع الأطراف المعنية.

12. وبناءً عليه، فقد تم تنظيم الوثيقة على النحو التالي:

أ. القسم 1 هو قسم تمهيدي يعرض الخلفية والسياق على النحو المبين أعلاه.

ب. القسم 2 يعرض بإيجاز اتجاه وتكوين التجارة الأفريقية على مدى العقد الماضي، بما يتيح فهماً وإدراكاً لمستوى التجارة الأفريقية البينية.

ج. القسم 3 هو لب ورقة المسائل حيث يتناول بالتحليل المسائل والأولويات الرئيسية التي يتعين التصدي لها بهدف تعزيز التجارة الأفريقية البينية كما يتضمن عدداً من التوصيات في هذا الصدد. وبعيداً عن طرح أي جديد، أشارت التوصيات الواردة في القسم 3، حيثما كان ذلك ملائماً، إلى الالتزامات التي سبق التعهد بها بالفعل بشأن مواصلة وتنفيذ بعض الأعمال على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. كما كانت هناك محاولة أثناء المناقشات لإلقاء الضوء على بعض الأعمال البارزة والإنجازات، وفقاً للأحوال، خاصة على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

د. تختتم وثيقة "ورقة المسائل" بالقسم 4 الذي يعرض بعض الملاحظات.

13. وأخيراً، فإن وثيقة "ورقة المسائل" بصفة عامة والقسم 3 بصفة خاصة إلى جانب الملحق الذي يتناول الهيكل المقترح لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، إنما تقدم في مجموعها خلفية تحليلية ودليلاً إرشادياً لإعداد "خطة العمل" و"آلية المتابعة والتقييم" المشار إليهما أعلاه بغية تعزيز التجارة الأفريقية البينية في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

ثانيا. الإتجاه العام للتجارة الأفريقية وتكوينها

14. يعرض الجدول 1 بيانات تبين نطاق التجارة الأفريقية البينية ونصيب أفريقيا من التجارة العالمية على مدى الفترة 2000 – 2007. كما تظهر أحدث الآرقام لعام 2009 إتجاهاً مماثلاً. وكما هو مشاهد، تمثل التجارة الأفريقية البينية حولي 10% من إجمالي التجارة العالمية، بينما يقدر نصيب أفريقيا من التجارة العالمية بحوالي 3%.

الجدول 1. قيمة التجارة داخل المجموعات بالمليون دولار أمريكي والنسبة المئوية لأنصبة التجارة الأفريقية

تجارة الكتلة/المجموعة الاقتصادية الإقليمية	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	المتوسط 2000-2007
المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا	112	134	128	172	191	219	270	335	**195**
مجموعة دول الساحل– الصحراء	4060	4249	4182	5273	7120	8905	10305	12653	**7093**
المجموعة الاقتصادية لدول البحيرات العظمى	11	12	14	16	21	24	27	33	**20**
السوق المشتركة لشرق أفريقيا والنوب الأفريقي	1932	2039	2234	2724	3403	3939	4914	5048	**3279**
مجموعة شرق أفريقيا	422	503	525	631	828	946	1407	1746	**876**
المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا	207	219	187	215	244	279	343	426	**265**
المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	2471	2702	2483	3292	4717	5840	6538	8057	**4512**
الهيئة الحكومية للتنمية	576	741	729	1031	1031	1247	1408	1698	**1057**
IOC	56	71	98	117	172	177	191	227	**139**
اتحاد نهر مانو	7	6	7	8	9	10	13	16	**9**
مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي	3913	3906	4252	4726	6924	7958	9563	12802	**6755**
الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا	686	744	841	968	1166	1310	1680	2085	**1185**
اتحاد المغرب العربي	1190	1224	1334	1483	1512	2074	2725	3384	**1866**
أ	**11631**	**12466**	**13224**	**15572**	**20994**	**24854**	**31660**	**39565**	**21246**

ب	133416	129508	144445	176929	232189	273509	329785	418931	229839
ج	9	10	9	9	9	9	10	9	9
التجارة العالمية	6653669	6414806	6664703	7771121	9462990	10776488	12337928	14056584	9267286
د	2	2	2	2	2	3	3	3	2

أ = قيمة التجارة الأفريقية البينية؛ ب= قيمة التجارة الأفريقية مع العالم؛ ج = التجارة الأفريقية الداخلية بالنسبة المئوية؛ د = نصيب أفريقيا من التجارة العالمية.

المصدر: صندوق النقد الدولي، *DOTS*، *فبراير 2009*

15. يبين الشكل 1 الاتجاه العام للصادرات الأفريقية. وبصفة عامة، تتجه الصادرات الرئيسية إلى شركائها التجاريين التقليديين، وعلى الأخص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، الذين يستأثرون بنصيب من الصادرات يصل في المتوسط إلى 57%. وبالنسبة لبعض مجموعات التكامل فإن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يشملان ما يزيد على 60% من أسواق التصدير. بيد أن الصين بوجه خاص وآسيا بوجه عام في طريقهما لأن يصبحا ضمن الأسواق الهامة التي تقصدها الصادرات الأفريقية.

شكل 1. الاتجاه العام للصادرات (النسبة المئوية)

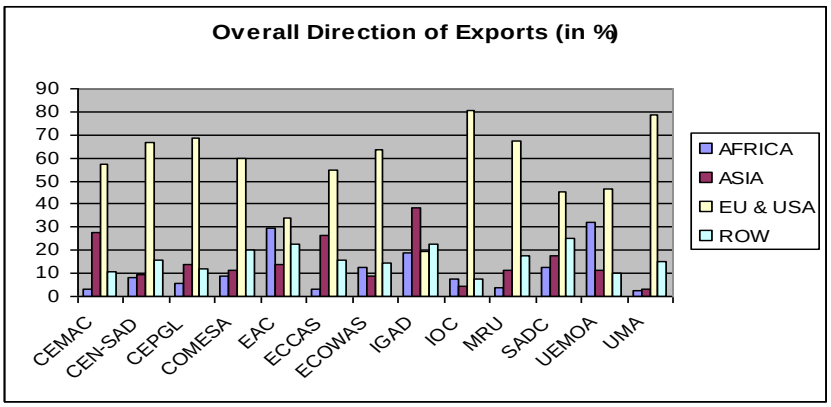

16. يبين الجدول 2 المصادر الرئيسية لواردات أفريقيا والنسبة المئوية لكل مصدر. كما يبين أيضاً المصادر الخارجية الرئيسية للواردات الأفريقية.

الجدول 2. متوسط النسبة المئوية لنصيب مصادر الواردات فيما بين عامي 2000 و200

المجموعة الاقتصادية الإقليمية	أفريقيا	الصين	آسيا	الاتحاد الأوروبي	اليابان	الولايات المتحدة	بقية العالم	العالم
مجموعة دول الساحل– الصحراء	10	9	7	40	3	7	26	100
الكوميسا	13	10	8	34	4	7	25	100
مجموعة شرق أفريقيا	15	8	12	21	6	5	34	100
الايكاس	20	9	7	41	2	9	14	100
الايكواس	15	11	9	33	3	7	23	100
الايجاد	12	11	14	20	4	5	34	100
صادك	14	11	8	33	4	8	24	100
اتحاد المغرب العربي	5	7	3	56	2	5	22	100

المصدر: صندوق النقد الدولي، *DOTS*

17. يوضح جدول 3 أنه في الفترة ما بين عامي 1995 و2006 بلغ متوسط قيمة الصادرات السلعية الأفريقية 15 بليون دولار أمريكي من المواد الغذائية الأساسية مقابل حوالي21 بليون دولار قيمة الواردات.وتفترض هذه المعلومات أن أفريقيا سجلت ميزاناً تجارياً سلبياً في هذه الفئة من المنتجات. كما أن صادرات أفريقيا إلى بقية أنحاء العالم مقابل وارداتها من دول العالم من هذه الفئة من المنتجات تبين وجود عجز أو نقص في

الاكتفاء الذاتي بخصوص المواد الغذائية الأساسية. وهناك إتجاهات مماثلة بالنسبة للسلع الصناعية والمعدات وآليات النقل والمنتجات الكيمائية.

الجدول 3. صادرات أفريقيا إلى العالم وارداتها منه: متوسط أرقام التجارة بالدولار الأمريكي، 1995 - 2006

فئات المنتجات	الصادرات إلى العالم	الواردات من العالم	الفارق
المواد الغذائية	14,875,274	21,052,701	-6,177,427
المشروبات والتبغ	1,934,175	1,653,717	280,458
معادن خام، معادن وأحجار كريمة	19,304,114	3,931,312	15,372,801
وقود	81,278,815	17,188,542	64,090,273
سلع صناعية	19,442,801	34,861,887	-15,419,085
منتجات كيمائية	6,829,963	16,684,141	-9,854,178
أجهزة ومعدات النقل	9,685,665	53,868,421	-44,182,756
إجمالي المنتجات	153,350,808	149,240,722	4,110,086

المصدر: كتيب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2008

18. بيد، أن القارة تبدو في وضع جيد فيما يتعلق بفئة المشروبات والتبغ والمعادن الخام والمعادن والأحجار الكريمة. كما من الواضح أيضاً أنها تزخر بمواد الوقود حيث يزيد حجم صادراتها إلى العالم على حجم واردتها بفارق كبير. وهو ما يؤكد ضمناً أن أفريقيا قادرة تماماً على أن توفر ذاتياً احتياجاتها من الوقود بدلاً من استيرادها.

19. تبرز بعض الرسائل الرئيسية عند تحليل تدفقات ونماذج التجارة الأفريقية: إتجاه الصادرات والواردات فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية نحو الخضوع لهيمنة بضعة بلدان، استئثار الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة بالنصيب الغالب من صادرات أفريقيا، بيد أن أسيا بصفة عامة والصين بصفة خاصة تعدان ضمن أسواق التصدير الرئيسية بالنسبة لأفريقيا، وجود المصادر الرئيسية لواردات أفريقيا،

مثلما هو الوضع بالنسبة للصادرات، خارج القارة، سجلت الصادرات فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية بصفة عامة معدل نمو بلغ في المتوسط 15%، بلغ معدل تمو التجارة الأفريقية البينية 25% وهو ما يبين أن التجارة المحصورة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية هي أقل مثالية من التجارة على مستوى القارة الأفريقية؛ ومن ثم، فإن الدرس الذي يمكن استخلاصه في هذا الصدد هو أنه يجب مضاعفة الجهود لتوفيق ومواءمة الأسواق على مستوى المجموعات بغية إنشاء سوق أفريقية أوسع بما أن المصالح التجارية للبلدان الأفريقية لا تكون محصورة بالضرورة داخل حدود المجموعات الاقتصادية الإقليمية. إن أفريقيا تتمتع بالقدرة على توفير احتياجاتها من مصادرها الخاصة المتمثلة في بعض فئات المشاريع، خاصة الوقود والمشروبات والتبغ والعادن الخام والمعادن والأحجار الكريمة، بدلاً من استيرادها. وأخيراً وليس بأخر، تشهد القارة بعض النقص في القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمواد الغذائية الأساسية.

ثالثا. تحليل المسائل والأولويات الرئيسية التي يتعين التصدي لها[1]

20. إذا كان يتعين على أفريقيا أن تحرز تقدماً على مسار التحول في مجال التجارة داخل القارة، فإنه من الضروري أن تطرح على الطاولة وتتناول بالحث والدراسة كافة الثوابت التي تصطدم بها التجارة، وأن تضع نصب أعينها أن البعض من هذه

[1] لقد تم على نحو جيد توثيق التحديات الرئيسية التي تعترض التجارة الأفريقية البينية في العديد من الوثائق، لعل من أهمها المطبوعة الأخيرة المشتركة الصادرة عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/الاتحاد الأفريقي/البنك الأفريقي للتنمية حول "تقييم التكامل الإقليمي في أفريقيا: تعزيز التجارة الألإريقية البينية". وقد تم توزيع هذه الوثيقة على أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجموعات الاقتصادية الإقليمية وموؤسسات إدارة الممرات والدول الأعضاء واصحاب المصلحة الآخرين. كما عرضت النتائج الرئيسية على مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين المنعقد في كيجالي في نوفمبر 2010. كما وزعت نسخ من الوثيقة على كبار المسؤولين والوزراء. وفي ظل هذه الخلفية يمكن القول بأن الغرض الرئيسي للقسم الثالث هو إبراز الأولويات الرئيسية التي يتعين على الدول الأعضاء التركيز عليها لدعم التجارة الأفريقية البينية ودفعها إلى الأمام بحيث قد تصل إلى 25% خلال العقد القادم. ويجب في هذا الصدد تذكر أن أفريقيا تحتاج إلى ممارسة التجارة مع نفسها بدر معادل لاحتياجها إلى التجارة مع العالم الخارجي. ويجدر التنويه في هذا الخصوص، بأن بعض المجالات ذات الأولوية، مثل تحسين شبكات البنة التحتية والقدرات الصناعية، مثلت بالفعل موضوع مقررات وخطط عمل محددة صدرت عن قمم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مطلوب تنفيذها.

الأولويات، مثل بناء القدرات الصناعية وتطوير البنية التحتية، قد مثلت موضوع مقررات وخطط عمل محددة تم اعتمادها من قبل الزعماء السياسيين للقارة.

21. ومن ثم، تعد جميع المسائل والأولويات التي نوقشت في القسم 3 على درجة كبيرة من الأهمية. إلا أن البعض منها يعتبر بمثابة المجموعة الأولى من الأولويات التي تستوجب اهتماماً عاجلاً. وإلى جانب مقتضي التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، فإن من ضمن المحركات الرئيسية للتجارة تنمية القدرة الإنتاجية والابتكار والتحديث الصناعي حيث أنه يستحيل على أي بلد ممارسة التجارة بفعالية دون أن تتوافر لديه القدرة على الإنتاج وتحقيق قيمة مضافة لثرواته من المواد الخام. كما أن البنية التحتية والخدمات المتصلة بالتجارة ومعها التدابير الأخرى لتسهيل التجارة، مثل إلغاء الحواجز غير التعريفية وتبسيط الإجراءات والوثائق الجمركية والتشغيل السليم لوسائل النقل وممرات العبور الأفريقية، إنما هي عناصر ذات أهمية أساسية للتجارة الأفريقية الداخلية. ومن جهة أخرى، فإن إتاحة المعلومات التجارية والاستفادة منها في التجارة هما أيضاً على قدر متساو من الأهمية لإطلاق طاقات التجارة داخل أفريقيا. وأخيراً، فإنه نظراً لاختلال التوازن في مستويات التنمية في البلدان الأفريقية، يكون من الخطأ الحديث عن تعزيز التجارة الأفريقية البينية وإنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية قارية بدون ضمان نتائج متساوية للدول الأعضاء من خلال آليات تعويض فعالة خاصة بالتجارة لتوجيه تكلفة التعديل نحو انفتاح تجاري أكبر ومساعدة البلدان الأقل حجماً والأكثر ضعفاً في بناء قدراتها الإنتاجية والتجارية.

22. أما المجموعة الثانية من المسائل والأولويات فإنه على الرغم من أهميتها إلا أنها ظلت على هامش البحث. بيد أنه من الممكن تنفيذ بعض الأعمال والإجراءات في هذا المجال وفق منظور طويل الأجل. إلا أن ذلك لا يعفي الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة من ضرورة الاستمرار في التصدي لهذه المسائل من خلال المبادرات الحالية والمستقبلة.

23. في ظل هذه الخلفية، تمت مناقشة المجموعة الأولى للمسائل والأولويات من (أ) إلى (ز) والمجموعة الثانية من (ح) إلى (ك).

ألف – المجموعة الأولى للمسائل والأولويات

(أ) توسيع المجال الاقتصادي والسوق الأفريقية بالتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية

24. يأتي انعقاد قمة الاتحاد الأفريقي في يناير 2012 حول موضوع تعزيز التجارة الأفريقية البينية في حينه لتجديد الحماس بشأن التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كخطوة نحو تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة، وفقاً لما أوضحته المبادرة الثلاثية للكوميسا – صادك – مجموعة شرق أفريقيا بشأن منطقة التجارة الحرة وكذلك المقرر الصادر عن مؤتمر وزراء التجارة الأفريقيين بشأن تسريع وتيرة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية خلال اجتماعهم في كيجالي في نوفمبر 2010. ومن المسلم به أن منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية سوف تسهم في تعميق التكامل الأفريقيبما أنها ستؤدي إلى تحول الاقتصادات الصغيرة الـ 54 إلى سوق واحدة.

25. بينما يتمثل التحدي الرئيسي على المستوى الإقليمي في ضمان التنفيذ الفعال للاتفاقات التجارية الإقليمية وإلغاء الحواجز غير التعريفية، فإن هناك فجوة في أحكام إطار التجارة القارية الخاصة بالتبادلات التجارية فيما بين الأقاليم. وجدير بالتنويه أن الجهود التي بذلت مؤخراً واستهدفت إنشاء منطقة التجارة الحرة الثلاثية للكوميسا وصادك ومجموعة شرق أفريقيا، إنما هي محاولة لسد هذه الفجوة بالإضافة إلى التصدي لتحديات أخرى. أما التجارة فيما بين البلدان التي لا تنتمي إلى نفس المجموعة الاقتصادية الإقليمية، فإنها قائمة إما على أساس اتفاقات تجارية ثنائية، حيثما توجد مثل هذه الاتفاقات، وإما على أساس الدولة الأولى

بالرعاية. ولقد كان لذلك أثر سلبي، إلى حد ما، على تدفقات التجارة الثنائية بين البلدان عبر الأقاليم.

26. حالياً، يوجد تغاير شديد بين الاقتصادات الأفريقية من حيث تطبيق ومواجهة الإجراءات الحمائية؛ فهناك بعض البلدان تفرض رسوماً تعريفية بنسبة 13,3% في المتوسط على وارداتها الوافدة من بلدان أفريقية أخرى، بما يزيد على متوسط النسبة القارية التي تبلغ 8,7%. كما أن حوالي ثلث البلدان الأفريقية، سواء كانت تفرض إجراءات حمائية أو تخضع لها، تطبق معدلات تقل في المتوسط عن المعدلات القارية المرتفعة نسبياً. أما بقية البلدان فإما أنها تنتهج تدابير حمائية تفوق تلك التي تطبق على مستوى القارة، وإما أنها تواجه صعوبات في الوصول تفوق في معدلها تلك التي تواجهها القارة في مجموعها. كما أن 25% من هذه الدول تنتهج خطاً أكثر حمائية وتواجه عدداً أكبر من الحواجز التجارية مقارنة بعموم أفريقيا.

27. المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي هي: السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (الكوميسا)، مجموعة شرق أفريقيا، مجموعة تنمية الجنوبالأفريقي (صادك)، الهيئة الحكومية للتنمية (ايجاد)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الايكواس)، تجمع دول الساحل–الصحراء (سين–صاد)، مجموعة دول وسط أفريقيا (الايكاس) واتحاد المغرب العربي. وإن كانت هذه المجموعات قد بذلت بالفعل جهوداً كبيرة من خلال الإلغاء التدريجي لرسومها التعريفية على التجارة الداخلية إلا أن هناك تفاوت بينها في الأداء؛ إذ لا يزال البعض منها يكافح من أجل إنشاء مناطق للتجارة الحرة، بينما يمثل البعض الآخر إما مناطق تجارة حرة جزئية وإما اتحادات جمركية جزئية، بما يعني أن سرعة التقدم ليست واحدة. علاوة على ذلك، هناك العديد من التشابكات والتداخلات الناتجة عن انتماء العديد من البلدان الأفريقية لآكثر من مجموعة اقتصادية؛ ومن ثم، يكون تصميم ثماني مناطق للتجارة الحرة تتبع ثماني

مجموعات اقتصادية إقليمية أمراً صعباً ومعقداً. وأخذاً في الحسبان لهذا التعقيد ودعماً للمبادرة الثلاثية للتجارة الحرة للكوميسا – صادك – مجموعة شرق أفريقيا والبناء فوقها، فإن منطقة تجارة حرة أفريقية قارية توفر فرصة جيدة لمواءمة سياسات التجارة الأفريقية البينية كما أنها تخدم مصالح البلدان التي تتجاوز حدود مجموعاتها الاقتصادية الإقليمية. ونظراً لتشابك المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتداخل عضويتها، لا بد من اتخاذ قرارات وإجراءات استراتيجية لضمان أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تتحرك على نحو ترادفي ومتناغم نحو الاتحاد الجمركي القاري كمقدمة للسوق الموحدة والهدف النهائي المتمثل في الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

28. قد تساعد منطقة التجارة الحرة الأفريقية في إطلاق ديناميكية وروح المشروع والأعمال عبر قارة خالية من الحواجز التجارية. كما أنه بإنشاء سوق أوسع وتعزيز التخصص، سوف تساعد منطقة التحرة الأفريقية أفريقيا في توحيد أفريقيا على نحو وثيق وتدفعها نحو السوق الموحدة التي نصبو إليها جميعاً. كما أن إنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية قارية سوف يسمح بتسريع خطى التقدم نحو تحقيق الاتحاد الجمركي القاري. وهو ما سيسهم إيجابياً في تعميق أجندة التكامل من خلال تحويل القارة إلى منطقة تجارة حرة واحدة مع ما سيترتب على ذلك من سهولة نقل السلع والخدمات ومواد الطاقة والتكنولوجيا فضلاً عن حرية الحركة والتنقل لمواطنيها. ويتمثل مردود هذا الإنجاز في إتاحة سوق واسعة أمام المستثمرين وفتح الأبواب أمام مستويات عليا للتجارة.

29. بيد، أنه يجب التشديد على تسريع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وإن كان ضروريا إلا أنه لا يعد شرطاً كافياً لمعالجة ضعف أداء التجارة الداخلية؛ فمن المسلم به أن منطقة التجارة الحرة هذه ستمثل فرصة ذهبية للتعجيل بتنفيذ الرؤية القارية للجماعة الاقتصادية الأفريقية. ولكن على الرغم من هذا الاحتمال، فإنه يلزم الإشارة إلى التحديات التالية بما أن البعض منها لا يزال يشكل عقبة تحول

دون تمكين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من إنشاء مناطق تجارة حرة إقليمية فرعية مما قد يعرقل إنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية قارية.

أ. لا يزال تداخل العضوية على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية يشكل تحدياً كبيراً يؤثر سلباً على التفاوض بشأن منطقة تجارة حرة أفريقية قارية وتنفيذها. خاصة، وأن بعض البلدان المنتمية لاتحادات جمركية لا تزال تتفاوض حول إنشاء اتحادات جمركية أخرى. ويحدونا الأمل في أن يفيد إنشاء منطقة تجارة حرة قارية كطريق فعال يوصل إلى حل مسألة تعدد وتداخل العضوية.

ب. تتفاوت درجة الالتزام بالتكامل عبر أنحاء القارة؛ فإن بعض البلدان لم تقدم بعد على خطوة تحرير التجارة داخل نطاق منطقة التجارة الحرة الإقليمية الفرعية التي تتبعها. ومن ثم، إذا كان يتعذر على هذه البلدان الالتزام تجاه منطقة التجارة الحرة الأصغر فمن المؤكد أنه سيكون من الصعب عليها الالتزام تجاه منطقة تجارة حرة أفريقية قارية.

ج. كما أن بعض البلدان لا تزال متشككة تجاه التكامل الإقليمي خشية الوقوع تحت هيمنة الدول الأكثر ثراء أو الأكثر قوة أو الاضطرار إلى التنازل عن السلطة لجهاز فوق الوطني. وهناك أيضاً التحدي الناشئ عن المفاوضات التجارية خاصة مع بعض البلدان التي لا تنتمي حتى هذه اللحظة إلى أي شكل من أشكال منطقة التجارة الحرة.

د. يمثل نقص الموارد البشرية والمالية والقدرات التمكينية الأخرى عاملاً معوقاً لفعالية واستمرارية الترتيبات المؤسسية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وسوف تشمل ترتيبات منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية مجالات عدة تتطلب قوى بشرية وقدرات مؤسسية متعادلة أو متناسبة إلى جانب معارف واسعة وعميقة عبر سلسلة من فروع التخصص.

هـ. وأخيراً، يتطلب إنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية قارية إنفاق مالي ضخم لتوفير البنية التحتية الميسرة والتكميلية. والثابت أن البلدان الأفريقية في معظمها تعاني من ضعف مالي ونقض في القدرة على تحقيق مثل هذه الاستثمارات. كما يستلزم الأمر تمويلاً مباشراً لإنشاء البنية التحتية اللازمة المتصلة بالتجارة مثل الطرق المائية والخطوط الجوية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضاً لتوفير وسائل بناء القدرات عل نحو ملائم والتعامل مع تكاليف التعويض والتعديل الناشئة عن فقدان الإيرادات والدخل نتيجة إنشاء منطقة تجارة حرة إقليمية.

30. تحتاج أفريقيا أيضاً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتنويع قاعدة صادراتها حيث أن التركيز على بضعة صادرات، تتمثل أساساً في المواد الخام والسلع الأولية، لا يكفل نمواً طويل الأجل. ومن ثم، يجب إيلاء اهتمام أكبر حيال السلع المعالجة صناعياً والسع الصناعية الأساسية وأيضاً بالنسبة لوسائل النقل والاتصالات والطاقة لإدارة الإنتاج في قطاع التصنيع والارتقاء به. كما من المطلوب أيضاً تحسين الظروف التنافسية على مستوى الاقتصادات المحلية لتحفيز الصناعات المحلية وتمكينها من تحقيق هدف فعالية الإنتاج.

31. وختاماً لما تقدم، يجدر التنويه بأن التخطيط المقترح للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية موضح في الملحق المرفق بورقة المسائل، بينما فيما يتعلق بالمسائل والأولويات الرئيسية الأخرى التي يتعين التصدي لها لتعزيز التجارة الأفريقية الداخلية فإنه يتم تناولها في الفقرات التالية.

32. *التوصيات*

أ. تدعى قمة الاتحاد الأفريقي إلى النظر في إمكانية إصدار التوجيهات واعتماد هيكل التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

(ب) معالجة الجانب الخاص بقيود العرض وضعف القدرات الإنتاجية

33. يرجع المستوى المتواضع الحالي للتجارة الأفريقية البينية إلى النقص في التنوع وفي القدرة التنافسية. أما فيما يتعلق بالانخفاض النسبي لحجم التجارة الإقليمية البينية في أفريقيا فأنه يرجع، في جزء كبير منه، إلى هيكل الإنتاج وتكوين الصادرات؛ فلا يزال هناك عدد كبير من البلدان متخصص في إنتاج بضعة سلع أولية بينما تتكون معظم واردات هذه البلدان من منتجات مصنعة، ومن ثم تظل القدرة الكامنة للتجارة الإقليمية محدودة بسبب النقص في التنويع وفي القدرة التنافسية.

34. على عكس الدول المتقدمة حيث يرتكز التخصص في إنتاج وعرض السلع والخدمات إلى مزايا مقارنة وتنافسية، فإن الإنتاج في أفريقيا يتصف بقدر كبير من التناثر ولا تحظى المنتجات فيها إلا بحد أدنى من القيمة المضافة بما يقلل من تأثير مناطق التجارة الحرة الإقليمية الفرعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ويضعف من قدرة إنشاء منطقة تجارة حرة قارية. ومن المقطوع به أن محدودية مهارات القوى البشرية والنقص في التحديث والتطوير الصناعي والتكنولوجي يبقي على عدد من الاقتصادات الأفريقية في وضع ضعف مستمر ويضطرها إلى تصدير منتجات أولية غير مصنعة بأسعار غالباً ما تكون بخسة وغير مستقرة.

35. وعلى الرغم من ذلك، يجب التسليم بأن المجموعات الاقتصادية الإقليمية تبذل بعض الجهود. فالكوميسا من خلال وكالتها المتخصصة، تحالف التجارة المشتركة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، مستمرة في ضمان تدفق سلس للبذور من الدول التي تحقق فائضاً من هذا المنتج نحو المناطق التي تعاني من عجز فيها، وذلك بواسطة مواءمة المعايير وإلغاء الحواجز التجارية التي قد تتسبب في إعاقة حرية تدفق البذور فيما بين الدول الأعضاء. كما أن الوكالة مستمرة في تنظيم ورش عمل حول مواءمة قواعد ونظم اعتماد البذور داخل الكتلة وكذلك تسهيل تحسين مستوى الإنتاجية الزراعية. وفي مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي (صادك) يسهم البرنامج المتعدد الأقطار للإنتاجية الزراعية التابع للمجموعة في تعزيز تفعيل

التكنولوجيا الزراعية ونشرها وتقوية الروابط والعلاقات فيما بين المؤسسات الزراعية في إقليم صادك بغية تسريع وتيرة إنتاجية صغار الملاك. ومن خلال إطاره الخاص بالإنتاجية الزراعية الأفريقية، يركز البرنامج المتعدد الأقطار للإنتاجية الزراعية التابع للمجموعة على الموضوعات البرنامجية التالية لدعم أنشطته: تمكين المزارع والوصول إلى السوق، البحوث وتفعيل التكنولوجيا، الخدمات الاستشارية والنظم الابتكارية التي ترشد المزارع، نظم التعليم والتدريب والتعلم، المعارف والمعلومات والاتصالات، التنمية المؤسسية وبناء القدرات.

36. ولكن الثابت أن أفريقيا تزخر بالثروات من الموارد الطبيعية والمعدنية التي إذا ما أحسن استخدامها وتسخيرها يمكن أن تفيد كاداة محركة للنمو والازدهار في القارة. كما أنها غنية بالوسائل المتنوعة للهبات الطبيعية والظروف المناخية التي يمكن لمختلف المجموعات تسخيرها في إنتاج السلع التي تملك فيها مزايا مقارنة وإدراجها في تجارتها مع الأقاليم الأخرى التي تنتنتج سلعاً مغايرة. إلا أن الاستفادة من التباين والتنوع الإقليمي لصالح التجارة كان محدوداً نتيجة ضعف القدرات الإنتاجية للقارة. ويترجم التصدير المتواصل للسلع الأولية والمواد الخام للأسواق الخارجية في شكل تصدير وظائف ومنتجات وقدرات للتنمية الصناعية أو تنمية الصناعات ذات الصلة.

37. أضف إلى ذلك، أن القطاع الخاص بصفته صاحب مصلحة رئيسياً في التكامل الإقليمي، يضطلع بدور محوري في تحقيق التنوع الهيكلي وبالتالي في تعزيز التجارة الأفريقية البينية. وعلى الرغم من أن بعض البلدان انتهجت سياسات لتعزيز هذا القطاع في أفريقيا، فأنه يتبقى الكثير الذي يتعين تحقيقه نحو إرساء بيئة تمكينية مواتية للأعمال في عموم أفريقيا. ولكي يكتسب القطاع الخاص قدرة تنافسية، لا بد وأن يكون طرفاً معنياً رئيسياً على مستوى المجموعات الاقتصادية الإقليمية. ويستلزم الأمر مساعدة هذا القطاع الحيوي بتزويده بالأفكار بغية إنتاج منتجات جديدة وتوفير أسواق جديدة وابتكار طرق جديدة لممارسة الأعمال. وفي

هذا الصدد يجب أن يكون هناك برنامج منتظم لمتابعة القدرة التنافسية استناداً إلى إعداد مؤشرات وخطوط إرشادية وسياسات وبرامج لبناء القدرات، بما يمكن من تحديد أوجه النقص والقصور في البلدان فرادى وإعداد الإجراءات المناسبة للتغلب عليها.

38. كما يستلزم الأمر استثمارات مكثفة في قطاع الصناعة تحقق قيمة مضافة للمواد الخام الأفريقية. كما من شأن برامج تنمية المهارات وزيادة الإنتاجية خفض تكلفة عمليات التعديل (تقليل الأنشطة البديلة للاستيراد وتوسيع فطاعات التصدير) وزيادة نطاق الفوائد الديناميكية لتنمية الصادرات. علاوة على ذلك، فإن الارتقاء بمستوى القدرة التنافسية والإنتاجية توطئة للتنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية يتطلب تنمية مهارات العاملين وتحسين مستوى الهياكل التنظيمة والإدارية للشركات وإعداد سياسات اقتصادية وبنية تحتية داعمة.

39. إن هذا الأكر يؤدى إلى ضرورة التنفيذ الفعال والدقيق لخطة العمل من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا وأيضاً بمبادرة تنمية الأعمال الزراعية.

40. *التوصيات*

أ. تحتاج الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات للإسراع في تنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا وتفعيل خطط العمل الخاصة بتنمية المشاريع الزراعية المطلوب تنفيذها على المستوى الوطني.

ب. على المجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا وضع استراتيجيات للإسراع بتنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا وخطط عمل تنمية الأعمال الزراعية المطلوبة تنفيذها على المستوى الإقليمي.

ج. تحتاج مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إعداد استراتيجيات تكفل سرعة تنفيذ خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا وخطط عمل تنمية الأعمال الزراعية المطلوبة تنفيذها على المستوى القاري.

د. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بتنفيذ مقرر قمة الاتحاد الأفريقي، *ASSEMBLY/AU/DEC.175 (X)*، بشأن خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا[2].

هـ. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم تقرير مبدئي حول تفعيل خطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا وخطط عمل تنمية الأعمال الزراعية، يلقي الضوء على كافة المسائل المعلقة والتحديات لبحثه واتخاذ قرار في شأنه من قبل قمة الاتحاد الأفريقي، بما يمكن من تسجيل تقدم كبير في تنفيذ خطة العمل هذه خلال الـ 5 – 8 سنوات القادمة لمصاحبة تدابير إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بحلول عام 2017 والاتحاد الجمركي القاري بحلول عام 2019.

(ج) معالجة اختناقات البنية التحتية

41. يرجع ضعف التجارة الأفريقية البينية في جزء منه إلى أن الجوانب الأساسية للوجستيات التجارة، مثل البنية التحتية (وسائل النقل، الطاقة، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الخ..) تعرضت للتقويض. والواقع أن القيود والعوائق، مثل سوء حالة البنية التحتية أو غيابها تماماً، يجعل النشاط التجاري امراً صعباً إن لم يكن مستحيلاً بغض النظر عن نظام التجارة القائم. وقد تأكدت أهمية تحسين البنية التحتية لتعزيز التجارة على نطاق واسع. وتقدر نسبة طول الطرق الممهدة في أفريقيا من إجمالي الطرق في القارة بأقل خمسة أمثال نظيرتها في البلدان ذات الدخل المرتفع الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (تصل هذه النسبة

2. هذا المقرر الذي يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي نشر وتوزيع خطة العمل والقيام، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبنوك التنمية الإقليمية ولجنة الآمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي والمركز الدولي للتمويل والشركاء المعنيين الآخرين، بعقد اجتماعات إقليمية في أفريقيا تضم مشاركين من كافة أصحاب المصلحة المعنيين بالتنمية الصناعية بغية التنفيذ الفعال لخطة العمل. كما وجه المقرر بأن تعرض على المجلس التنفيذي نتائج الاجتماعات الإقليمية والتقارير المرحلية الدورية حول تفعيل خطة العمل..

إلى الثلثين في بلدان شمال أفريقيا). وفيما يتعلق أيضاً بالتغطية الهاتفية فإنها أكثر سوءاً في شمال أفريقيا والصحراء الجنوبية الأفريقية مقارنة بمستواها في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. والنتيجة النهائية لهذا الخلل في البنية التحتية هي أن تكاليف وسائل النقل تزيد بنسبة 63% في البلدان الأفريقية مقارنة بمعدلها في البلدان المتقدمة. وهي تقدر بحوالي 14% من قيمة الصادرات في المجموعة الأولى للبلدان مقابل 8,6% في المجموعة الثانية.

42. بصفة عامة، تعتبر البنية التحتية للطرق عبر الأقاليم الفرعية متواضعة. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أنه توجد في غرب أفريقيا شبكة طرق جيدة الربط نسبياً من خلال نظام الطرق السريعة عبر غرب أفريقيا، ولكن الإقليم لا تتوافر فيه سوى شبكة محدودة من السكك الحديدية. وفيما يخص اتحاد المغرب العربي فإنه نجح في إنشاء شبكة طرق موزعة على نحو متعادل وتعكف الدول الأعضاء في الاتحاد على استكمال الطريق السريع العابر للصحراء والطريق السريع المغاربي وكذل خطوط الربط بين أفريقيا وأوروبا عبر مضيق جبل طارق. ومن حيث الحلقات المفقودة، فإن مجموعة شرق أفريقيا هي صاحبة النصيب الأصغر منها تليها السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. أما المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا فإنه يوجد فيها نظام الطرق الأقل تكاملاً.

43. على صعيد النقل بالسكك الحديدية، يوجد في أفريقيا ثلاثة مقاييس لخطوط السككك الحديدية – مقياس 1967 مم (الكاب)، مقياس 1000 مم (سكة حديد ضيقة أو عرض متر) ومقياس 1435 مم (معياري). يعتبر النظام الإقليمي لسكك الحديدية متكاملاً عندما تستخدم الدول الأعضاء نفس السعة في كل مكان. ونشير في هذا الصدد إلى أن مجموعة شرق أفريقيا وصادك واتحاد المغرب العربي تستخدم سعة واحدة. وتسخدم مجموعة شرق أفريقيا وصادك واتحاد المغرب العربي سعة واحدة وبالتالي يكون لديها القدرة الأكبر على التكامل العضوي لشبكات السكك الحديدية الموجودة في أراضيها. ويبحث اتحاد المغرب العربي حالياً تسيير

قطار سريع مغاربي. وعلى النقيض من ذلك، توجد في إقليم الايكاس أسوأ شبكة خطوط حديدية. إلا أن الدول الأعضاء اعتمدت خطة رئيسية للنقل تعد شبكة السكك الحديدية من أهم مكوناتها. وعلى النحو نفسه، أعدت الايكواس خطة لربط خطوط السكك الحديدية الوطنية.

44. في مجال النقل البحري, تعد الايكواس أكثر المجموعات الاقتصادية الإقليمية تكاملاً حيث لديها سبعة موانئ تخدم أربعة بلدان داخلية لا منافذ لها. أما مجموعة شرق أفريقيا، فإنه يوجد بها قدر من خطوط الربط بين الموانئ والمناطق الداخلية وتضم ميناءين كبيرين، مومباسا في كينيا ودار السلام في تنزانيا. وفيما يتعلق بالكوميسا، فإنها تضم تسعة موانئ تخدم 10 بلدان داخلية كما أنها تتمتع بوسائل ربط جيدة. وبالنسبة لاتحاد المغرب العربي الذي لا يضم بلداناً داخلية فهناك سياسات مشتركة للنقل البحري توحد بين دوله ويتم انتهاجها أيضاً مع دول شرق البحر المتوسط. واخيراً، فيما يخص الايكاس التي يوجد بها ميناءان يخدمان ثلاث من بلدانها الداخلية الأربعة فإنه يوجد فيها عدد من الطرق المائية التي تربط بين الدول الأعضاء فيها.

45. وعلى صعيد النقل الجوي، تبدو صادك الأكثر تكاملاً، إذ من خلال جنوب أفريقيا وبناءً على قرار ياموسوكرو، أنشأت الخطوط الجوية الأفريقية عدة مسارات لكي توفر لمستخدميها المزيد من الخيارات من خلال رحلات جوية يومية أدرجت على جدول رحلاتها في بعض الأقاليم. بيد أن التنفيذ الكامل لقرار ياموسوكرو تعترضه صعوبات ناتجة عن نقص في الالتزام السياسي الحازم من قبل بعض الدول ناجم عن قلقها بخصوص القدرة التنافسية لخطوطها الجوية الوطنية. بل أن التدابير الحمائية لا تزال قائمة على مستوى عموم الخطوط الجوية هذا علاوة على قيود التأشيرات وقواعد المنافسة غير الملائمة والتي تفرض الكثير من العقبات الصعبة أمام تنفيذ قرار ياموسوكرو.

46. على الرغم مما تزخر به أفريقيا من بحيرات وأنهار، فإن القليل منها هو فقط الذي يضطلع بدور في تكامل وسائل النقل عبر البلدان. ويجدر التنويه في هذا الصدد بأن بحيرة فيكتوريا في مجموعة شرق أفريقيا توفر خدمة تسيير السفن البخارية لدولها الثلاث الأعضاء بما يزود هذه المجموعة الاقتصادية الإقليمية بالنظام الأكثر تكاملاً للمجاري المائية الداخلية. هذا بينما تحتل الايكاس المركز الثاني على هذا الصعيد من خلال نهر الكونغو الذي يوفر هذه الخدمة لنصف الدول العشر الأعضاء في المجموعة. وعلى النقيض من ذلك، نجد أنه فيما يتعلق بنهر النيجر الذي يصل بين غينيا ومالي، فإنه يوفر تكاملاً محدوداً لمجموعة الايكواس نظراً لأن السفر عبر النهر يكون موسمياً.

47. وفيما يتعلق بقطاع الاتصالات، فعلى الرغم من أنه قد استخدم لدى نشأته وسائل تكنولوجية متواضعة وقدم خدمات محدودة في أوائل التسعينيات، إلا أنه سجل خلال العقد الماضي تحسناً كبيراً في قدرات بنيته التحتية وبيئة سياساته مما جذب نحوه المزيد من الاستثمارات سواء المحلية أو الخارجية. ويتمثل الهدف النهائي لهذا القطاع في إنشاء شبكة أفريقية تربط جميع البلدان الأفريقية وتدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القارة للمساعدة في سد الفجوة الرقمية الواسعة بين أفريقيا وبقية العالم. ويتطلب هذا الجهد دعماً من الدول والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركائها الإنمائيين. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، تعمل عدة مجموعات إقليمية على تعزيز النمو والتقدم في مجال قدرات وخدمات الاتصالات. كما تم طرح وتنفيذ العديد من مثل هذه المبادرات على المستوى القاري كجزء من الجهود الرامية إلى تعزيز ربط أفريقيا ببقية العالم. وتشجع سياسات الاتصالات هذا الاتجاه على نحو متزايد، خاصة وأن هناك عدداً من البلدان أنشأ بالفعل وكالات للتعديل بما يعكس بيئة سياسات أكثر ليبرالية.

48. أما بالنسبة للبنية التحتية للطاقة، فإن أبرز التطورات التي تحققت في مجال توسيع موارد الطاقة تحت رعاية المجموعات الاقتصادية الإقليمية شملت إنشاء مجمعات

الطاقة الإقليمية وشبكات الربط الكهربائي إلى جانب صياغة خطط لتنمية وتطوير الطاقة الكهربائية على المستوى الإقليمي وإنشاء مصادر للطاقة صديقة البيئة، بما في ذلك توليد الطاقة الكهربائية الهيدروليكية والغاز الطبيعي. وهناك أمثلة ناجحة في هذا المضمار منها على سبيل المثال شبكات توصيل الكهرباء من أوغندا إلى كينيا وتنزانيا ومن موزمبيق إلى جنوب أفريقيا وزيمبابوي ومؤخراً من إثيوبيا إلى جيبوتي. وفي عام 1995، أنشات 12 دولة في مجموعة صادك مجمع الكهرباء للجنوب الأفريقي والذي استهدف ربط الدول الأعضاء في صادك في شبكة كهرباء واحدة. وحالياً تنشط المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا في تنفيذ مجمع الكهرباء لغرب أفريقيا كما أطلقت دول مجموعة شرق أفريقيا مشروع مجمع الكهرباء لشرق أفريقيا، بما في ذلك ربط شبكات الكهرباء في كينيا وتنزانيا وزامبيا بهدف الربط بين مجموعة شرق أفريقيا وصادك. ومن جهة أخرى، تم إنشاء خطوط ربط رئيسية في إقليم صادك، بما في ذلك خط ربط جنوب أفريقيا – زيمبابوي (1995)، خط كهرباء موزمبيق – زيمبابوي (1997)، خط ربط جنوب أفريقيا – ناميبيا (2000) وخط النقل بين جنوب أفريقيا وموزمبيق مع إمداد سوازيلاند بالكهرباء (2000). وفي الايكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، جاري تنفيذ مشروع ربط بين بنين ونيجيريا مع تقوية خط النقل بين بنين وكوت ديفوار وغانا وتوجو سوف يترتب عليه زيادة قدرة النقل لتبادل الكهرباء داخل مجمع الكهرباء لغرب أفريقيا.

49. فيما يتعلق بخطوط أنابيب البترول والغاز، فمن الواضح أن هناك جهود كبيرة تبذل؛ فعلى سبيل المثال هناك خط أنابيب الغاز الطبيعي العابر للبحر المتوسط وخط سيره الجزائر – تونس – إيطاليا وهو يصل بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس وخط أنابيب الغاز المغرب العربي – أوروبا والذي يربط الجزائر باسبانيا عبر المغرب. أما خط أنابيب الغاز لغرب أفريقيا فإنه يزود بنين وغانا وتوجو بالغاز الطبيعي الوارد من نيجيريا. ولا جدال في أن مشروع الغاز الطبيعي الممتد من

موزمبيق حتى جنوب أفريقيا وخط أنابيب إنتاج البترول مومباسا – نيروبي الممتد من ايلدوريت (غرب كينيا) حتى كمبالا في أوغندا، إنما يسهمان في تحقيق خفض كبير في أسعار إنتاج البترول في بوروندي ورواندا والأقاليم الداخلية في شمال غرب تنزانيا وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

50. وأخيراً وليس بآخر، فقد أطلق الاتحاد الأفريقي في عام 2010 برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والذي يشمل العديد من عناصر ومكونات البنية التحتية الإقليمية والقارية ويتولى قيادة تنفيذه البنك الفريقي للتنمية.

51. على الرغم من هذه الجهود، تظل تحديات البنية التحتية في أفريقيا بالغة الصعوبة. ومن المسلم به أن أفريقيا ككل لا تزال بعيدة عن نقطة استغلال طاقاتها الضخمة الكامنة في دعم التنمية على نحو فردي وجماعي وضمان استدامتها لأننا لو استخدمنا كمقياس توليد القدرات والكهرباء والاستهلاك أو تأمين الإمدادات، لوجدنا أن البنية التحتية للطاقة في أفريقيا لا توفر سوى جزء من الخدمات المتوفرة في الدول المتقدمة. ونشير في هذا الصدد إلى أن أفريقيا التي تضم 14% من سكان العالم تنتج فقط حوالي 3% من الكهرباء في العالم. أما بلدان الصحراء الجنوبية الأفريقية (قدر تعدادها السكاني بحوالي 800 مليون نسمة) فإنها تتعادل مع أسبانيا من حيث حجم الطاقة الكهربائية التي يتم توليدها بينما لا يتجاوز التعداد السكاني لأسبانيا 45 مليون نسمة. ويقدر استهلاك الكهرباء، 124 كيلوات/ساعة للفرد سنوياً أو أقل، يمثل 10% فقط من نظيره في أماكن أخرى في الدول المتقدمة، وفي 30 بلداً أفريقياً على الأقل يعد نقص الكهرباء وانقطاع التيار الكهرباء بصفة منتظمة بمثابة القاعدة وبالتالي تخسر الشركات الأفريقية حوالي 10,5% من مبيعاتها، بينما تقدر التكلفة الاقتصادية لانقطاع التيار الكهربائي في أفريقيا بما يتراوح بين 1–2% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يقترن الوصول إلى الطاقة وأمنها بعدم إتاحة موارد الطاقة بصفة منتظمة فيما بين العديد من الأقاليم في القارة. والواقع، أن موارد الفحم توجد في معظمها في إقليم الجنوب الأفريقي بينما

يوجد البترول الخام والغاز الطبيعي في الأقاليم الشمالية والغربية. وبينما تتوافر الطلقة الكهربائية الهيدروليكية في وسط وشرق القارة، لا يخص شمال أفريقيا سوي 23% من هذه الطاقة الكهربائية مقابل 25% في غرب أفريقيا في الوقت الذي تتركز فيه الكمية الأكبر من هذا المورد، حوالي 51%، في وسط وشرق وجنوب القارة. وهو ما يؤكد أن تنمية الطاقة في أفريقيا تمثل إحدى المسائل الرئيسية للتكامل الإقليمي حيث أنها ستحقق أكبر فائدة إقليمية لصالح دعم الإنتاج وتعزيز التجارة.

52. إن القصور في خدمات الاتصالات يتسبب كذلك في عزل الدول الأفريقية بعضها عن بعض. ونتيجة لذلك، يكون من السهل والأكثر ملاءمة بالنسبة لرجال الأعمال في أفريقيا التعامل مع نظرائهم في أوروبا وأمريكا الشمالية عنه مع زملائهم من أبناء قارتهم حيث يظل من الصعب جداً إجراء مكالمة هاتفية عبر الحدود الوطنية في أفريقيا. ويحتاج الأمر إلى حجم هائل من الاستثمارات لتحقيق التكامل العضوي للقارة الأفريقية والمجموعات الإقليمية بالكامل بوسائل نقل واتصالات وغيرها من البنية التحتية المادية. ولا جدال في أن وسائل الربط هذه سوف تقلل من تكلفة الأعمال في أفريقيا، مما يحقق خطوات إلى الأمام نحو غايات توسيع التجارة وتكامل الأسواق داخل المجموعات.

53. التوصيات:

أ. يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي السعي، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا واصحاب المصلحة الآخرين، نحو التعجيل بتنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا والإجراءات التي أوصي بها في "الإعلان حول تطوير البنية التحيتية لوسائل النقل والطاقة في أفريقيا" *(Ref: ASSEMBLY/AU/DECL.1(XII)* في غضون الـ 5 – 8 سنوات القادمة.

ب. يجب على مفوضية الاتحاد الأفريقي أن تقدم تقريرا أولياً حول تفعيل برنامج تطوير البنية التحتية في افريقيا والإعلان حول تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة في أفريقيا يلقي الضوء على أي المسائل والتحديات المعلقة توطئة لعرضها على قمة الاتحاد الأفريقي لبحثها واتخاذ قرار في شأنها، بما يسمح بتحقيق تقدم كبير في تنفيذ هذا الإعلان لمصاحبة التدابير نحو إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية بحلول عام 2017 والاتحاد الجمركي القاري بحلول عام 2019.

(د) إلغاء الحواجز التجارية من خلال تحسين تسهيلات التجارة

54. بصفة عامة، يكون للمنتجات الأفريقية هيكل تكلفة تنافسية بمجرد خروجها من المزرعة أو من بوابة المصنع، مقارنة بمنتجات البلدان التي تنتج سلعاً مماثلة. ولكن خلال عملية الوصول إلى الحدود تسبب عمليات النقل والتخزين والمعالجة وأخيراً الإجراءات الجمركية في رفع تكلفة تصدير السلعة.

55. على المستوى الإقليمي، قامت عدة مجموعات اقتصادية إقليمية مثل الكوميسا والايكواس ومجموعة شرق أفريقيا وصادك، بالاشتراك مع العديد من مؤسسات إدارة الممرات، بإعداد وتنفيذ تدابير لتسهيل التجارة والعمليات التجارية عبر الحدود، بمواءمة وتبسيط الإجراءات والوثائق الجمركية ومعالجتها آلياً، تعزيز توفير خدمات النقل واللوجستيات وتحسين شبكات البنية التحتية. كما التزم عدد من الدول بإصلاحات تسهيل التجارة لخفض تكلفة ممارسة الأعمال. وضمن الجهود المبذولة في هذا الصدد تنفيذ عملية الشباك الواحد في الجمارك حيثما يتاح للتجار حفظ كافة أوراق العمل – لجميع الوكالات – في مكان واحد. وقد نتج عن ذلك اختصار الفترة التي يستغرقها الإفراج الجمركي من 13 يوماً إلى 7 أيام للواردات ومن 4 أيام إلى يومين للصادرات. وفي هذا الصدد يعد التحالف الأفريقي للتجارة الإليكترونية مثالاً لمبادرة "مظلة" لتقاسم المعلومات والتجارب حول تسهيل التجارة وترويج مفهوم "الشباك الواحد" على المستوى الوطني

والإقليمي عبر أنحاء أفريقيا لدعم التجارة الأفريقية البينية والتجارة داخل الأقاليم الأفريقية وفيما بينها.

56. بينما تم إرساء العديد من التدابير، بما في ذلك أدوات تيسير العبور عبر الطرق، لتعزيز حرية تدفق السلع، لا يزال أصحاب المصلحة بما فيهم شركات النقل وشركات الشحن، يواجهون العديد من المتاعب والصعوبات على امتداد الممرات الأفريقية للتجارة والعبور. وتشمل هذه الصعوبات العقبات على طول الطرق، الرسوم غير الرسمية، التحرش وممارسات الفساد على امتداد ممرات التجارة والعبور وعند النقاط الحدودية، مختلف القواعد المتعلقة بالإطارات والحد الأقصي للحمولة، مختلف معايير المركبات ومتطلبات التفتيش.

57. تستغرق الإجراءات في الجمارك الأفريقية وقتاً أطول مقارنة بما هو عليه الوضع في بقية أنحاء العالم: 12 يوماً في دول جنوب الصحراء الأفريقية، 7 أيام في أمريكا اللاتينية، أقل من 6 أيام في وسط وشرق آسيا وأكثر من بقليل من 4 أيام في وسط وشرق أوروبا. ويتسبب هذا التأخير في زيادة كبيرة للتكلفة يتحملها المستوردون والمصدرون، كما تنجم عنه زيادة في تكاليف الصفقات والعمليات التجارية التي تتم بين البلدان الأفريقية. وكل يوم تأخير في عملية النقل بسبب الجمارك والمشاكل المتصلة بها يعادل رسوم إضافية. بل وقد يكون الموقف أكثر سوءاً في حالة عبور الحدود بين بلدان أفريقية. أضف إلى ذلك، أنه يترتب على التأخير والإجراءات المعقدة للتأكد من استيفاء متطلبات الضمان للسلع والجمارك ارتفاع تكلفة التصدير من أفريقيا والإضرار بالقدرة التنافسية للقارة. كما أن كل يوم تأخير يقلص حجم الصادرات بنسبة 1% تقريباً استناداً إلى بعض التقديرات.

58. كما يندرج ضمن التحديات الرئيسية تدني مستوى المعارف والفهم فيما يتعلق بأدوات وتدابير تسهيل التجارة على مستوى العاملين الرسميين والسائقين والمستخدمين الآخرين فضلاً عن محدودية إمكانية وصول القطاع الخاص إلى

المعلومات حول الإجراءات الجمركية الخاصة بالسلع والعربات في أماكن العبور (الترانزيت).

59. التوصيات

أ. ضرورة تدخل على أعلى مستوى من جانب الحكومة من خلال اتفاقات سياسية بغية تسهيل إزالة العقبات والحواجز غير القانونية من على الطرق ونقاط التفتيش والرسوم غير القانونية وغيرها من الممارسات بقصد الحصول على ريع على امتداد ممرات التجارة والعبور ونقاط التماس الحدودية.

ب. ضرورة قيام الدول الأعضاء بتوعية العاملين في الجمارك وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين بأدوات وتدابير تسهيل التجارة.

ج. يجب على الدول الأعضاء التعجيل بتطبيق نظام نقطة الفحص الواحدة وتمديد فترة العمل في المناطق الحدودية والموانئ إلى 24 ساعة يومياً و7 أيام في السبوع، حيثما يقتضي الأمر ذلك.

د. يجب على الدول الأعضاء بذل المزيد من الجهود للتعجيل بتبسيط الإجراءات الجمركية وتوحيدها ومواءمة طبيعة الوثائق والمعلومات المطلوبة ومراعاة أن تكون قابلة للاستخادم في النظام المعلوماتي (الكمبيوتر).

هـ. يجب على الدول الأعضاء الاستثمار في الإصلاحات الإدارية الجمركية التي تثمر عن مستوى عال من المهنية والنزاهة وعلى أن تكون أكثر شفافية فيما يتعلق بإجراءاتها وأن يكون توجهها أساساً نحو تقديم الخدمات.

و. لا بد من تعزيز التعاون بين الإدارات الجمركية والإدارات الأخرى المختصة بالرسوم والضرائب والوكالات الحكومية المعنية من خلال إنشاء نظام النافذة الواحدة.

(هـ) تعزيز فرص التجارة الأفريقية البينية من خلال شبكات معلومات للتجارة

60. يسهم غياب عمليات مسح وتقييم الأسواق وعدم كفاية المعلومات حول فرص التجارة والأسواق والإجرءات الجمركية بصفة عامة في ارتفاع تكلفة ممارسة الأعمال في المنطقة. ومن ثم، فإن الكثيرين من رجال الأعمال الأفريقيين يرون أنه من الأسهل والأرخص ممارسة التجارة مع رجال وجهات أعمال من خارج المنطقة. وفي سياق التجارة الأفريقية البينية، تكون مسالة تعزيز التجارة والأسواق من خلال توفير معلومات حول التجارة أحد المجالات المهمة التي يتعين التصدي لها.

61. من المشجع الإشارة إلى أن بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية تبذل جهوداً للتصدي لهذه المسألة بالتناول والمعالجة. فالواقع أن لجان الايكواس والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا قام، بالتعاون مع خكومتي توجو وغانا ومنظمة ممر أبيدحان – لاجوس تحت رعاية البنك الدولي ومحور التجاة لغرب أفريقيا تحت رعاية وكالة المساعدات الأمريكية إلى جانب شركاء القطاع الخاص، باتخاذ خطوة رئيسية نحو تحسين مستوى المعلومات حول النقل عبر الحدود – التجارة تحت مشروع مركزين للمعلومات الحدودية بشأن حدود غانا– توجو Aflao. ويعد مركزا المعلومات الحدودية بمثابة مبادرة لدعم التنفيذ الفعال لخطة الايكواس حول تحرير التجارة والتي تعد آلية إقليمية لتحسين التجارة فيما بين المجموعات في السلع المصنعة محلياً تحقيقاً لهدف تعزيز الاقتصاد الإقليمي وتحفيز العمالة وبالتالي الإسهام في التنمية الشاملة للمنطقة. وفي أغسطس 2011، دشنت مجموعة شرق أفريقيا مركز معلومات في دار السلام وهو إلى جانب شبكة الكوميسا للمعلومات التجارية الموجودة بالفعل يساعد في توفير معلومات حول عملية تكامل الإقليم كما يفيد كمصدر مهم للفرص المتاحة في الإقليم. كما أطلقت مجموعة شرق أفريقيا، بمساندة الوكالة الألمانية للتعاون الفني، مشروع

تنمية قدرات وسائل الإعلام الي يهدف إلى تدريب الصحفيين في إعداد تقارير عن التكامل الإقليمي داخل الإقليم.

62. ومن المقطوع به أن زيادة مثل هذه المبادرات عبر أنحاء أفريقيا ودعمها بواسطة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سوف يساعد على تعزيز فرص جديدة للتجارة وتوفير معلومات حول الأسواق في أرجاء القارة كافة من حيث المنتجات المتاحة وخصائصها ومواصفاتها وأسعارها وقنوات التوزيع والفرص المتاحة أمام إنشاء مشاريع مشتركة ومشاريع متعددة الجنسيات تقوم باستغلال المستودع الغني للموارد الطبيعية التي تزخر بها قارة أفريقيا.

63. التوصيات

أ. ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص إنشاء شبكات إقليمية لتقاسم المعلومات حول الأعمال والمشاريع والتصدير وفرص السوق الأخرى عبر القارة.

ب. ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والقطاع الخاص تعزيز التواصل وتقاسم المعلومات فيما بين رجال الأعمال وغرف التجارة.

ج. ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية تعزيز استخدام المعارض الإقليمية المنتظمة ومعارض قطاعية محددة.

د. تعزيز الوصول إلى تكتولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، بما في ذلك محاور المعلومات عبر الإنترنت حول القواعد الإجرائية للتجارة، وثائق النقل والجمارك الخاصة بالجارة، الوصول إلى الأسواق والمواقع الاليكترونية للأعمال والمشاريع.

هـ. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والغرفة الأفريقية للتجارة والصناعة، بالتعاون مع الشركاء مثل الجهات المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تعزيز إصدار دليل قاري للأعمال والمشاريع وتشجيع الإصدار المنتظم لخرائط مسح للأسواق.

و. التصدي للاحتياجات المالية للتجار والفاعلين الاقتصاديين من خلال تحسين تمويل التجارة

64. تصطدم التجارة الإقليمية البينية في أفريقيا بصفة عامة بعقبة تدني مستوى الأسواق المالية والنقص في التمويل التجاري المتاح على نطاق واسع لصالح الأعمال والمشاريع الأفريقية. ولا جدال في أن التشغيل الجيد والفعال لنظم تمويل التجارة والائتمان هما بمثابة آليات أساسية لضمان تعزيز التجارة الإقليمية البينية. وبالنسبة للمصدرين، فإن إتاحة الائتمان التجاري يوفر السلامة سواء فيما يتعلق بتلبية الطلب أو القدرة على السداد. ومن ثم، فإن قلة أو ندرة القروض والتمويل للمشاريع تحد من السيولة المتوافرة للمصدرين ويضعف قدرتهم على الحصول على عناصر الإنتاج. أي بصفة عامة يتسبب هذا النقص في إضعاف التجارة الأفريقية البينية وجهود التنويع.

65. ومع ذلك يجدر التنويه ببعض الأمثلة للجهود التي تبذل بهدف التصدي لهذه المشكلة وومعالجتها. فمن خلال بنك التنمية والتجارة ، أو بنك منطقة التجارة التفضيلية، للكوميسا تواصل هذه الأخيرة جهودها الرامية إلى تعزيز الاستثمارات وتوفير تسهيلات التمويل التجاري بمقدار 2 بليون دولار أمريكي في شكل مساعدة فنية. كما يصدر البنك سندات لدعم عملياته الائتمانية وبالتالي المساعدة في تعميق أسواق رأس المال في الإقليم. وفما يتعلق ببنك التنمية لشرق أفريقيا داخل مجموعة شرق أفريقيا، فإنه يواصل تنفيذه برامجه المصممة لتعزيز قدرة البنك على الاضطلاع بدور أمثر أهمية واستدامة كمؤسسة لتمويل التنمية. ومن ضمن وظائف البنك إصدار سندات وخطوط الائتمان لصالح الأعمال والمشاريع التجارية. وفي إقليم المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يوفر بنك المجموعة خدمات للوساطة البنكية والمالية على قدر كبير من الفعالية داخل إقليم الايكواس وخارجه. وفيما يتعلق ببنك الإريقي للتصدير والاستيراد الموجود مقره في القاهرة،

مصر، فإنه يعد بدوره بمثابة مبادرة قارية لها فعالة ومرموقة صممت لتعزيز ودعم تمويل التجارة في أفريقيا.

66. علاوة على ذلك، فإن الكوميسا من خلال شركة التأمين التجاري التي أنشأتها في 2001 بدعم من البنك الدولي، تساعد في توفير تغطية المخاطر السياسية من مصادر تجارية أو شركات ائتمان الصادرات بهدف تسهيل التجارة داخل إقليم الكوميسا وبحلول نهاية عام 2007، اصدرت وكالة التأمين التجاري بوالص تأمين تغطي المخاطر السياسية والتجارية لعمليات التجارية في 7 بلدان بقيمة إجمالية 400 مليون دولار أمريكي في قطاعات تشمل الاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعة والمشاريع الزراعية وخدمات التصدير والتعدين. وفي عام 2009، أسهمت الوكالة في تسهيل تطوير البنية التحتية بواسطة منتجات تأمينية للمخاطر السياسية غطت ما يزيد على 233 مليون دولار أمريكي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا. وفي أبريل 2010، وقعت شركة التأمين التجاري مذكرة تفاهم مع شركة ضمان ائتمان التصدير المصرية بموجبها سوف تعمل المؤسستان معاً لتسهيل توفير المزيد من الاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية والصادرات في أفريقيا.

67. وفيما يلي التوصيات التي قدمت لتعزيز مثل هذه الجهود عبر أفريقيا:

68. *التوصيات*

أ. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بإنشاء البنك الأفريقي للاستثمار لدعم تمويل التجارة، من بين جملة أمور أخرى.

ب. ينبغي للمصرف الأفريقي للتصدير والاستيراد تعزيز التوعية بفرص تمويل التجارة المتاحة لدى المصرف.

ج. ينبغي للدول الأعضاء إنشاء مؤسسات تمويل قوية وعلى مستوى عال من التمويل، بما في ذلك برامج القروض الائتمان المتناهي الصغر عبر الحدود لصالح صغار المستوردين والمصدرين.

د. ينبغي للدول الأعضاء تشجيع الوسطاء البنكيين والماليين الموجودين على تعزيز جهودهم في نطاق المسائل المتصلة بنحافظهم، مثل تمويل الصادرات من حيث احتياجات التمويل وقروض الاستيراد قبل الشحن البحري وبعده.

ز. التصدي لتكاليف التعديل المتصلة بمناطق التجارة الحرة وتحرير التجارة.

69. إنشاء منطقة تجارة حرة، وتحقيقا لذلك لا بد من أن يشمل التكامل الكلي خفض الحواجز التعريفية بما قد ينتج عنه في البداية فقدان العائدات الضريبية للتجارة الدولية. وفي بعض الحالات قد تكون هذه الخسارة مؤلمة وتتسبب في صعوبات على صعيد إدارة افتصاد الكلي. والواقع أن الاقتصادات الأصغر والأقل إمكانات قد تتخوف من فقدان هذه العائدات.

70. ومن ثم، فإن تكاليف التعديل المتصلة بالتجارة والتي تتحملها الاقتصادات الأكثر ضعفاً تشكل مصدر قلق رئيسي ليس فقط داخل مناطق التجارة الحرة الإقليمية الفرعية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ولكن أيضاً داخل منطقة التجارة الحرة الأفريقية المقترحة. وبذلك يكون واضحاً أن الفرص والفوائد النى ستتيحها منطقة التجارة الحرة القارية سوف يصاحب تحقيقها العديد من التحديات الصعبة التي سيتعين على معظم البلدان الأفريقية مواجهتها في إطار عملية فتح أسواقها الوطنية أمام عموم القارة. ومن المتوقع، حتى وإن كان ذلك في الأجل المتوسط أو الطويل، أن تتحول جميع الاقتصادات داخل منطقة التجارة الحارة الأفريقية القارية كما أن فوائد تكامل منطقة التجارة الحرة الأفريقية سوف يتم تقاسمها على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً.

71. الثابت أن مسألة الخسارة الحالية أو المتوقعة في الإيرادات تستحق منا أن نوليها اهتماماً خاصاً على الرغم من أن التأثير سوف يتفاوت من بلد لآخر حسب نصيب عائدات الجمارك من الإيراد العام الإجمالي. ولكن يجوز القول بأن الاعتماد المفرط على العائدات الجمركية يفرض تحديات داخل مناطق التجارة الإقليمية الفرعية سوف تزداد هذه التحديات حجماً في حالة المنطقة الحرة الأفريقية القارية.

72. تشمل تكاليف التعديل الأخرى تكاليف تعديل الإنتاج والتوظيف، إعادة تخصيص العمالة في القطاعات، تسهيلات التجارة وتكاليف تنويع التصدير، تكاليف تنمية المهارات وتعزيز الإنتاجية وتكاليف التفاوض والتشريع. وحيث أن هذه التكاليف هي حتمية لا مفر منها، سوف يتعين على الدول الأعضاء إيجاد أو ابتكار طرق لاحتوائها أو خفضها. ويتمثل التحدي الوشيك في ضرورو وضع سياسات تساعد البلدان الأكثر ضعفاً في تحقيق رد سريع على مستوى العرض وتقليص التمزق الاجتماعي إلى أدنى حد ممكن بما يمكن هذه البلدان من تحقيق أقصى فائدة من تحرير التجارة لاحقاً.

73. ومن ثم فإنه من الضرورة القصوى أن تشمل خطة العمل نحو تنفيذ منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية، أو أي منطقة تجارة حرة أخرى، آليات تعويض تتصدى لمشكلة تكاليف التعديل، مثل النقص في الإيرادات. ومن الممكن مد نطاق دورها ليشمل التعاون الإقليمي في تحديد التنمية الصناعية وتطوير البنية التحتية.

74. في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى بعض التجارب، مثل الكوميسا؛ فعلي سبيل المثال، أنشأت الكوميسا صندوق الكوميسا الذي يتعامل مع الآثار الناجمة عن تحرير التجارة والتي تستلزم عمليات تعديل، وكذلك مع مقتضى بناء البنية التحتية لدعم وتقوية السوق الإقليمية. ويعمل صنودق الكوميسا من خلال نافذتين: مرفق التعديل الذي يهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية في سياق التكامل؛ وصندوق البنية التحتية وتتمثل مهمته في تسهيل

تنفيذ وتنمية مشاريع البنية التحتية الإقليمية المتصلة بالتجارة في الإقليم. ولقد سجل مرفق التعديل نتائج جيدة في رواندا وبوروندي باعتبار أنها اول المستفيدين من هذه المنشأة بحصولهما على 10,3 مليون يورو و4,4 مليون يورو على التوالي، بما يعادل 65% من الخسارة المتوقعة في الإيرادات في الفترة يونيو 2009 – يوليو 2010 نتيجة توفيق هياكلهما التعريفية مع التعريفات الخارجية لمجموعة شرق أفريقيا داخل الاتحاد الجمركي.

75. يجدر التنويه بأن المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال صندوق الايكواس للتعاون والتعويض والتنمية (صندوق الايكوس هو حالياً بنك الايكواس للاستثمار والتنمية) تواصل جهودها من أجل تعزيز التعاون والتعويض والتكامل لبلدان غرب أفريقيا. ويوجد بها مؤسستان فرعيتان متخصصتان هما: صندوق التنمية الإقليمية للايكواس وبنك الاستثمار الإقليمي للايكواس. ونشير في هذا الصدد إلى أن بنك الاستثمار والتنمية للايكواس الذي بدأ تشغيله منذ 2003 يتمثل هدفه الرئيسي في الإسهام في التنمية الاقتصادية لغرب أفريقيا من خلال تمويل مشاريع وبرامج الايكواس والنيباد، لا سيما تلك المتصلة بالنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعة والتخفيف من حدة الفقر والبيئة والموارد الطبيعية. كما يهدف البنك أيضاً إلى توفير الدعم للبلدان الداخلية لتسهيل وصولها إلى الموانئ.

76. التوصيات

أ. يتطلب الوضع إنشاء آليات تعويض مشابهة في البلدان المتضررة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية والتي لم تقدم بعد على هذه الخطوة، بل والأهم من ذلك إنشاء هذه الآليات في إطار ترتيبات منطقة التجارة الحرة المقترحة بغية تمكين البلدان من تصحيح و/أو استيعاب التأثيرات المعاكسة قصيرة الأجل على الإيرادات الحكومية والأوجه الأخرى للاقتصاد الوطني.

ب. تشمل الآليات الأخرى لضمان إيرادات الحكومة خلال عملية التكامل الانتقال من الاعتماد على الرسوم الجمركية إلى فرض أشكال أخرى من الضرائب.

باء – المجموعة الثانية للمسائل والأولويات

(ح) التصدي لتعدد العملات وعدم قابليتها للصرف مما يزيد من تكلفة صفقات الأعمال والمشاريع

77. تتعدد وتختلف العملات الوطنية وغالباً ما تكون غير قابلة للتحويل إلى عملات أخرى أجنبية وهو ما يؤدي إلى زيادة تكلفة التجارة، حيث أنها تصطدم في مجال الأعمال والمشاريع بتكلفة تحويل العملات وأوجه عدنم اليقين المرتبطة بالسوق. كما يصاحب مشكلة تعدد العملات غير القابلة للتحويل مشكلة عدم ملاءمة وضعف نظم الدفع ومتطلبات التأمين وضمانات الجمارك. أما الدفع المستندي للائتمان، وهو شائع في أفريقيا، فإنه يقترن ببطء وثقل الإجراءات.

78. تبذل المجموعات الاقتصادية الإقليمية جهوداً كبيرة من أجل معالجة مشكلة عملية تحويل العملات في أقاليمها. والواقع، أن الدول الأعضاء في الكوميسا تعكف حالياً على تنفيذ برامج مواءمة نقدية بغرض تحقيق تحويل محدود للعملات من خلال النظام الإقليمي للدفع والتسوية التابع للكوميسا. ويهدف هذا النظام إلى تحفيز وتنسيط التجارة البينة داخل نطاق الكوميسا بتمكين المستوردين والمصدرين من سداد مدفوعاتهم وتلقي مستحقاتهم عن السلع والخدمات باستخدام العملات الوطنية حينما تكون الأرصدة الصافية قد سويت بالدولار الأمريكي أو اليورو. وفي غرب أفريقيا، تتبع الايكواس حالياً نهجين للتكامل النقدي بموجيهما يكون على البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا العمل تدريجياً على مواءمة سياساتها النقدية على النحو المطلوب منها لكي تكون مؤهلة للانضمام إلى نظيراتها (الفرانكفون) داخل الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا الذي ستكون له عملة موحدة بحلول عام 2015. وفيما

يتعلق بالمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب افريقيا فإنهما يشكلان بالفعل اتحادين نقديين يرتكزان على عملة موحدة هي الفرنك الأفريقي (السيفا). وفي المنطقة النقدية المشتركة، يتم التعامل بحرية بواسطة الراند، عملة جنوب أفريقيا، كعملة موحدة في ظل ترتيب التعويم الذي يشمل بلدان مثل ناميبيا وسوازيلاند وليسوتو.

79. وعلى الرغم من هذه الإتجاهات المشجعة، فإن تعدد العملات الأفريقية وترتيبات سعر الصرف (بما في ذلك ما تقترن به من شكوك وعدم يقين) تحث على تكثيف مثل هذه الجهود، بما في ذلك إنشاء آليات مقاصة في الأقاليم، حيثما لا توجد، وضمان تقدم مستمر نحو إعداد آجندات للاتحاد النقدي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

80. التوصيات

أ. العمل في الأجل القصير على إنشاء آليات مقاصة للتصدي لمسألة تعدد العملات الأفريقية وترتيبات سعر الصرف (بما في ذلك ما يربط بها من نقاط شك وعدم يقين) بهدف دعم إنشاء الاتحاد النقدي خلال ما بين الأجلين المتوسط والطويل.

ب. يجب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية إرساء آليات متابعة ملزمة لمعايير التوافق الاقتصادي الكلي من شأنها التشجيع على التحويل المتبادل للعملات الوطنية داخل أراضيها.

(ح) تعزيز حرية حركة الأشخاص كمكون مهم للتجارة عبر الحدود

81. حيث إن الأشخاص هم محور التجارة، فإن حرية حركة وتنقلات الأشخاص عبر أنحاء القارة، وعلى نطاق أوسع حرية حركة حركة عناصر الإنتاج، تظل تمثل مسألة على درجة خاصة من الأهمية. والثابت أن حرية حركة الأشخاص وحقوق

الإقامة تعد من المبادئ الأساسية للزعماء الأفريقيين وفقاً لما ينص عليه الفصل السادس من معاهدة أبوجا.

82. فيما يتعلق بحرية حركة الأشخاص، فإن مجموعات اقتصادية إقليمية قليلة وبوجه خاص، الايكواس ومجموعة شرق أفريقيا قد حققت تقدما كبيراً في هذا المجال. فقد أصدرت الايكواس جواز سفر الايكواس الذي يعد خطوة عملاقة نحو إلغاء الحواجز التي تعترض حرية حركة المواطنين عبر الحدود بل وايضاً نحو تعزيز هوية مشتركة فيما بين مواطني الايكواس. ومن ثم فإن عبور مواطني الايكواس الحدود بدون تأشيرة وحق الإقامة صارا من الحقوق التي تترسخ تدريجياً. ولقد حذت مجموعة شرق أفريقيا حذو الايكواس وأصدرت جواز سفر موحد صالح للاستخدام داخل المجموعة لتيسير الحركة عبر الحدود بالنسبة للوطنيين في الدول الأعضاء فيها. هذا بينما المشاهد في مجموعات اقتصادية إقليمية أخرى أن حرية حركة الأشخاص هي أكثر تقييداً نسبياً وتطبق بدرجة أكبر على أساس ثنائي أكثر منه على أساس تعددية الأطراف.

83. ومع ذلك، فإن حرية حركة الأشخاص تثير عادة مشاعر فياضة وتفجر الكثير من الانتقادات تجاه السياسات الحكومية بشأن التأشيرات والهجرة وقوانين الجنسية. وتشير التوقعات بشدة إلى إلغاء القيود على حرية الحركة. ولا تزال هذه المسألة تتصدر المسائل الخلافية فيما بين البلدان الأفريقية لعدة أسباب، إذ أن الوجود المكثف للعاملين الأجانب غالباً ما يؤدي إلى توترات مع الوطنيين، خاصة في فترات ارتفاع معدلات البطالة إلى جانب، من بين جملة أمور أخرى، المشاكل والشواغل الأمنية.

84. بيد، أن الأفريقيين يحرصون دائماً على التنقل بحرية داخل القارة والاستفادة من الفرصة دون أي قيود. والواقع يجب أن يتمتع الأشخاص والعاملون بحرية التنقل عبر البلدان في الأقليم. أما القوانين المقيدة لحرية الحركة فإنه لا ينجم عنها سوى استمرار تدفقات الهجرة غير الشرعية للعاملين والتي تعد مصدر توترات في الدول

المستقبلة وأحياناً فيما بين تلك البلدان والبلدان الأصلية التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين.

85. التوصيات

أ. من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية والاستثمار والتعاون، لا بد من إلغاء الحواجز التي تعوق حرية حركة الأشخاص والعاملين ورأس المال. يجب على البلدان الأفريقية إلغاء كافة القيود على السفر وحق الإقامة.

ب. الهدف في الأجل المتوسط هو انتهاج مواطنة إقليمية فرعية موحدة، بما في ذلك جوازات السفر الإقليمية الفرعية (كما هو الوضع في حالة الايكواس) باعتبارها حجر الزاوية لمواطنة أفريقية موحدة وجواز سفر أفريقي.

ج. يجب على الدول الأعضاء في المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لم تمثل بعد للأحكام بشأن حرية حركة الأشخاص أن تسارع بتصحيح الوضع خلال فترة محددة.

د. يجب حث الدول الأعضاء بشدة على إلغاء شرط الحصول على التأشيرة بالنسبة للأفريقيين المسافرين داخل القارة.

(ك) تعزيز التجارة في الخدمات باعتبارها فرصة ناشئة لصالح التجارة الأفريقية البينية

86. عالمياً، سحلت التجارة في الخدمات تفوقاً على التجارة في السلع خلال العقدين الأخيرين. وتمثل الخدمات 50% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان النامية. وتعد الخدمات مهمة بصفتها تلك كما أنها توفر الدعم الأساسي لتجارة السلع.

87. لقد تزايد اعتماد المنتجين على الوصول إلى الخدمات المنخفضة التكلفة والعالية الجودة لدخول حلبة المنافسة العالمية في قطاعات مثل، من بين جملة أمور أخرى، الاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل والمالية والطاقة. وفي أفريقيا، تم تحرير تجارة الخدمات بسرعة أقل من تلك التي اقترن بها تحرير تجارة السلع. ولا

شك أن تعزيز صادرات الخدمات فيما بين البلدان الأفريقية سوف يوفر فرص عمل ويساعد العديد من البلدان في تحقيق هدف التنويع.

88. أظهرت البحوث أن العديد من البلدان النامية لديها القدرة والطاقة التصديرية الكامنة في العديد من قطاعات الخدمات. وفي هذا الصدد يجب التركيز بدرجة كبيرة على النظم واللوائح المحلية السليمة في قطاعات الخدمات كشرط أساسي لتحرير الخدمات على المستويين الإقليمي والقاري، مع الأخذ في الحسبان ما تسعى إلى تحقيقه بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية (على سبيل المثال أجرت الكوميسا مفاوضات لإعداد إطار تتم في داخله مفاوضات حول تجارة الخدمات في الإقليم).

89. التوصيات

أ. يطلب من الشركاء مساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إعداد أطر للخدمات في تحرير التجارة.

ب. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مساعدة الدول الأعضاء في تعزيز وإحكام النظم واللوائح المحلية في قطاعات خدمية محددة استعداداً لتحرير التجارة الإقليمية والقارية.

ج. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء مساعدة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إدماج الخدمات في استراتيجيات التصدير الوطنية مع التركيز على القطاعات التي تنطوي على طاقات كامنة من الممكن أن تسهم في تعزيز التجارة الأفريقية البينية في الخدمات.

د. ينبغي للمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء تحسين مستوى إحصاءات تجارة الخدمات للمساعدة في تحليل وصياغة السياسات.

(ك) التصدي للمسائل الشاملة الهامة الأخرى ذات التأثير على التجارة الأفريقية البينية

90. لضمان التشغيل الفعال للأسواق الإقليمية لابد من توافر نظم/أطر/لوائح إقليمية ومحلية قوية بشأن المسائل المتصلة بالتجارة وفي الصدارة منها حقوق الملكية الفكرية، سياسات المنافسة، المشتريات الحكومية، التجارة والقدرة التنافسية والتجارة والبيئة. والثابت أن معظم المجموعات الاقتصادية الإقليمية ليس لديها أطر إقليمية للتعامل مع هذه المسائل في بعض الحالات لأن بعض الدول الأعضاء فيها تفتقر إلى المؤسسات اللازمة للعمل حول هذه المسائل.

91. وفي حالة وجود مثل هذه المؤسسات، تكون عادة ضعيفة وغير ممولة على ممولة على نحو كاف. ولقد بذلت محاولات في بعض المجموعات الاقتصادية الإقليمية لإعداد أطر إقليمية في مجالات مثل الاستثمار، سياسات المنافسة والتدابير الحكومية. ولعل من التحديات الرئيسية التي واجهتها هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية ذلك الخاص بالنقص في الموارد المالية والقدرات الفنية.

92. التوصيات

أ. ينبغي لمفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء مساعدة المجموعات الاقتصادية الإقليمية في إعداد إطار إقليمي لسياسات المنافسة.

رابعاً. النتائج

93. ظل مستوى التجارة الأفريقية البينية ثابتاً حول معدل 10%. والثابت في هذا الخصوص أن إتجاه التجارة الأفريقية تأثر بشدة على صعيدي الصادرات والواردات على حد سواء بالصلات التقليدية مع بقية العالم، وعلى الأخص مع أوروبا. ومما يؤكد ذلك أن ما يزيد على 80% من صادرات البلدان الأفريقية تتجه نحو الأسواق الموجودة خارج القارة كما أن حجماً مماثلاً من الواردات يرد إلى أفريقيا من مصادر خارجية. ويجدر التنويه في هذا المقام بأنه قد تم تحت رعاية المجموعات الاقتصادية الإقليمية طرح وإعداد العديد من المبادرات والبرامج، المهمة والجديرة بالثناء، حول تحرير وتنمية التجارة، ساعدت على الحد من التأثير مما أثمر عن ارتفاع متوسط معدل التجارة الأفريقية البينية إلى أكثر من 15%. ونشير في ها الخصوص إلى أن التجارة الإقليمية البينية في مناطق أخرى من العالم تحقق معدلات أعلى بكثير من نظيراتها في أفريقيا، إذ يصل معدلها إلى 63% في الاتحاد الأوروبي مقابل 40% في أسيا.

94. هناك عدة أسباب وراء تدني مستوى التجارة الأفريقية البينية؛ لعل في المقدم من هذه الأسباب أن هياكل الإنتاج والتصدير في معظم الاقتصادات الأفريقية موجهة اساساً نحو السلع الأساسية مثل المعادن والأخشاب والبن والكاكو والمواد الخام الأخرى والتي يتصف الطلب عليها بتوجه خارجي. كما أن هناك الحقيقة القاسية للقصور الهيكلي في القارة والذي يتجسد في الانقسام إلى قطاعت تقليدية وقطاعات حديثة وأيضاً في الاعتماد المفرط على على المساهمات والمدخلات الخارجية فضلاً عن أن المحرك الرئيسي في عملية التنمية يتمثل في الأسواق الخارجية أكثر منه في الأسواق المحلية. ولقد زاد من تفاقم تدني مستويات الإنتاج الاختناقات الهيكيلة وغيرها؛ غذ تظل مشكلة عدم كفاية وعدم ملاءمة البنية التحتية تمثل إحدى العقبات الرئيسية على مسار التجارة الأفريقية البينية

والاستثمارات وتنمية القطاع الخاص. وجميع هذه المشكلات تفرز آثاراً معاكسة تتمثل في ضيق الإنتاجية وانخفاضها مما يتسبب في تقييد نطاق المنتجات التي يتأتى للبلدان الأفريقية التجارة فيها فيما بينها.

95. ومع ذلك، فإن الأمم الفريقية سعت بجد وحماس منذ استقلالها نحو تحقيق غايات التعاون والتكامل، وهناك أمل كبير في أن تتمكن البلدان الأفريقية من توسيع نطاق إنتاجها والتجارة فيما بينها بصرف النظر كلية عن تمكينها من مواجهة تحدي القدرة التنافسية المتزايدة للاقتصاد العالمي والذي يشمل أيضاً الكتلة الاقتصادية الإقليمية الضخمة والقوية. وحتى الآن ظل التقدم تحو زيادة حجم التجارة الأفريقية البينية كهدف لآجندة التكامل هذه دون المستوى المؤثر المنشود. وإذا استمرت التجارة الأفريقية عند مستواها المتواضع على النو الذي كانت عليه طوال عشرين سنة (حيث لم تتجازو 15%) تكون البلدان الأفريقية قد اضاعت إذن فرص استخدام التجارة داخل القارة كأداة لتعزيز إمكانيات التخصص فيما بينها وأيضاً إمكانيات التنمية والتكامل على الصعيد المحلي. و لا جدال في أنه من الممكن أن تضطلع التجارة الأفريقية البينية بدور المحرك القوي للنمو والنضج الاقتصادي في أفريقيا. ومن ثم، يظل السؤال الرئيسي هو ما هي كيفية زيادة حجم هذه التجارة إلى أقصى حد ممكن، إن لم يكن إلى حد قريب من المستويات التي تحققت داخل مناطق أخرى مثل الاتحاد الأوروبي وآسيا، أي على الأقل إلى 25% أو أكثر خلال السنوات القادمة.

96. نظراً للقرب الجغرافي، الجهود المبذولة من المجموعات الاقتصادية الإقليمية والصلات الثقافية والعوامل الأخرى، تتوافر لدي أفريقيا طاقة كامنة لتعزيز التجارة الأفريقية البيني، إلا أن تحقيق هذه الطاقة. وبالتالي بذل الجهود للمضي إلى الأمام على مسار التكامل الإقليمي من خلال التجارة الأفريقية البينية، سوف يتطلب التغلب على عدد من التحديات. ونشير هنا إلى مثال خاص ببلد نام اتصف في الستينيات بنفس الخصائص الاقتصادية التي اقترنت بها معظم البلدان

الأفريقية. ونقصد بهذا البلد الصين التي حققت طفرة كمية من خلال جهود مثابرة وتصميم على نقل التكنولوجيا إلى أراضيها وتنويع صادراتها. وقد نجحت في إدماج اقتصادها في السوق العالمية، ليس من خلال التحرر المنفتح ولكن بواسطة تحديد وتعزيز الصادرات وتنويعها. وعلى النحو نفسه، تتطلب السياسات الأفريقية نحو التكامل افقليمي والتجارة الأفريقية البينية بحث مسألة التنويع باعتبارها إحدى المسائل الرئيسية بل المجورية بما أن عدم تماثل الصادرات – الواردات يعد عقبة رئيسية على طريق التجارة الأفريقية البينية والتكامل الإقليمي. ومن ثم، فإن أحد التحديات الرئيسية يتمثل في التصدي لقيود الإمدادات والعرض والقدرة التنافسية للصادرات الأفريقية وتنويع هذه الصادرات بما أن التنويع والقدرة التنافسية هما عنصران على درجة بالغة من الأهمية بالنسبة للتجارة الأفريقية البينية. وهناك، في هذا الصدد، إتجاه جوهري آخر للسياسات يتمثل في المضي إلى ما بعد التحرير وصولاً إلى التحقيق الفعلي لطاقات التجارة من خلال إرساء بيئة مواتية لتسهيل تدفقات التجارة تتوافر فيها الخدمات الرئيسية الفعالة، مثل التمويل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة وشبكات النقل الملائمة.

97. تحتاج التجارة الأفريقية البينية إلى نمو سريع ترتقي به إلى مستويات تعادل تلك التي تشهدها مناطق أخرى. ولا يوجد نقص في المشاريع والبرامج والمبادرات والتوصيات بشأن:

أ. تحسين مستوى البنية التحتية في أفريقيا، التصدي للحلقات المفقودة، تنفيذ النيباد ووالمشروع الأخدث المتمثل في برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

ب. ربط البلدان الداخلية بالبلدان الأخرى من خلال العديد من المبادرات، بما في ذلك برنامج عمل آلماتي ومبادرات المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومؤسسات إدارة الممرات.

ج. تبسيط ومواءمة الوثائق والقواعد والإجراءات والإجراءات الجمركية وفقاً لما تنص عليه بروتوكولات تحرير التجارة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

د. إنشاء مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية.

هـ. إزالة الاختناقات التي تعوق تسهيل التجارة، بما يشمل بوجه خاص التعامل الحازم مع الممارسات التي تسعى للتربح والممارسات المخالفة عند الحدود وكلك مشكلة تعدد نقاط التفتيش والعقبات عبر الطرق. ولقد اتخذت قرارات وصدرت عدة تصريحات حول هذه المسائل.

و. إنشاء نظام نقطة الفحص الواحدة على الحدود.

ز. تحسين نظم الدفع وتعزيز قابلية العملات للتحويل العملات هما مطلبان مطروحان منذ زمن بعيد.

ح. الاستثمار في التنويع الاقتصادي (وهو أيضاً مطلب قديم)؛ واستجد مؤخراً:

ط. تنفيذ برنامج الحد الأدنى للتكامل الذي يعد إطاراً قارياً رئيسياً يهدف إلى تعزيز التنسيق والتوافق والتعاون فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق الهدف النهائي للجماعة الاقتصادية الأفريقية.

98. إذا كانت هناك خلاصة أو توصية واحدة من أجل تحقيق هذه الغاية، فلن تكون سوى التشديد على أن الوقت قد حان للانتقال من الخطابة والبلاغة إلى الفعل.

الجزء الثاني: خطة عمل تعزيز التجارة الأفريقية البينية

1. إن خطة العمل الواردة في هذه الوثيقة تهدف بادئ ذي بدء إلى تعميق الاستجابة لمقرر رؤساء الدول والحكومات الصادر عن قمة يناير 2011 لتكريس قمة يناير 2012 لموضوع "تعزيز التجارة الأفريقية البينية وتعميق تكامل الأسواق الأفريقية والسعي لتحقيق زيادة كبيرة في حجم التجارة التي تزاولها البلدان الأفريقية فيما بينها. نظراً للعقبات التي تعترض التجارة الأفريقية البينية كما ورد في الجزء الأول (ورقة المسائل) تتضمن خطة العمل برنامج الأنشطة اللازمة لمعالجة كل من هذه القيود. كأولوية خاصة للمجموعة الأولي من المسائل ذات الأولوية في ورقة المسائل.
2. وعليه، اقترح أن يتم تنفيذ البرامج والأنشطة في غضون الفترة الزمنية التالية: الأمد القصير (تحت 3 سنوات)، الأمد المتوسط (من 3–7 سنوات) والأمد الطويل (فوق 7 سنوات) لكل برنامج أو نشاط، المنظم/الفاعل مع تحديد المسؤولية الرئيسية عن التنفيذ.
3. **من الجدير بالذكر أنه في عملية وضع خطة العمل هذه تمت مراعاة المبادرات الحالية التي اعتمدت بالفعل من قبل أجهزة السياسة للاتحاد الأفريقي مثل خطة العمل من أجل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا ، برنامج الحد الأدنى من التكامل إلخ... والهدف من هذا كله، ليس استبدال هذه المبادرات بل ضمان تنفيذ البرامج والإجراءات في هذا الشأن على جناح السرعة من أجل تعزيز التجارة الأفريقية البينية .**

<u>مجموعات البرامج ذات الأولوية:</u>

أولا– السياسات التجارية

ألف– يتطلب تعزيز التجارة الأفريقية البينية اعتماد وتنفيذ السياسات التجارية المتماسكة والفعالة على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والتي يجب توجيهها بصورة محددة نحو تعزيز التجارة الأفريقية البينية. على الرغم من أن تحرير التجارة البينية يشكل عنصرًا رئيسيًّا في برامج التكامل لكثير من المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا ، فإن تنفيذ البروتوكولات التجارية ذات الصلة نادرًا ما يمنح الأولوية الضرورية لتحقيق تكامل الأسواق. ولا تزال هناك اختلافات كبيرة في أنظمة التجارة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها. يتطلب تعزيز التجارة الأفريقية البينية تصميم السياسات التجارية للبلدان الأفريقية

أو التمييز فيما بينها بطريقة لا تؤدى إلى حصول أي بلد أفريقي آخر على معاملة أقل تفضيلا بالقياس إلى المعاملة التي يتلقاها بلد غير أفريقي ، سواءً كان الأخير من البلدان المتقدمة أو النامية .

الجدول 1: مجموعة السياسات التجارية

الهدف الرئيسي: التعجيل بتنمية التجارة الأفريقية البينية

البرنامج /النشاط	(كيف) تحقق النتائج/الأهداف	[متى] الجدول الزمني	المسؤولية
إدماج التجارة الأفريقية البينية في الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية	• تخصيص اعتمادات كافية فى ميزانيات الدول الأعضاء للتمكين من التنفيذ. • إدماج السياسات التجارية الأفريقية والإقليمية في الاستراتيجيات التجارية والإنمائية الوطنية	المدى القصير	الدول الأعضاء
تعزيز دور القطاع الخاص المنظم والقطاع الخاص غير الرسمي وصياغة السياسيات الخاصة بالمرأة في التجارة	• إقامة منابر رسمية منتظمة للقطاع الخاص المنظم والقطاع الخاص غير الرسمي وسيدات الأعمال والمجتمع المدني للحوار حول السياسات التجارية مع الحكومة	فوري/ على المدى القصير	الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأفريقي
تعزيز التجارة الأفريقية البينية في مجال المنتجات الغذائية	• إزالة التعريفات الجمركية والتدابير غير الجمركية والقيود الكمية عن التجارة الأفريقية البينية فى المنتجات الغذائية	على المدى القصير	الدول الأعضاء

التعهد بالتزامات تحرير قطاعات الخدمات المتعلقة بالتجارة: قطاعات النقل، القطاعات المهنية والمالية، وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	• قيام الدول الأعضاء من جانب واحد بتحرير الخدمات • التزامات تتعهد بها المجموعات الاقتصادية الإقليمية أو فيما بينها • وضع إطار تنظيمي	على المدى القصير إلى المتوسط	الدول الأعضاء ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية
الالتزام بمواءمة قواعد المنشأ وتبسيط الأنظمة التجارية	• مواءمة قواعد المنشأ والأنظمة التجارية على مستوى المجموعة الاقتصادية الإقليمية وعلى المستوى الثلاثي	المدى القصير	الدول الأعضاء ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، اللجنة الثلاثية الدائمة ، الاتحاد الأفريقي (لجنة منطقة التجارة الحرة)
ترويج مبدأ "اشتر في أفريقيا" و"صنع في أفريقيا"	• زيادة التجارة في السلع فيما بين الدول الأعضاء	المدى القصير	الدول الأعضاء

ثانيا– تسهيل **التجارة**

باء– يرجع أحد العوامل الرئيسية لانخفاض مستوى التجارة الأفريقية البينية إلى تعدد القيود المتعلقة بتسهيل التجارة . وتعتبر إزالة هذه القيود أمرا بالغ الأهمية لتعزيز التجارة بين البلدان الأفريقية (راجع التفاصيل من الفقرة 54 إلى الفقرة 59 (أعلاه).

يتضمن الجدول 2 قائمة بالبرامج والأنشطة التجارة المتعلقة بتسهيل التجارة والتي يعتبر تنفيذها ضروريًّا لتعزيز التجارة الأفريقية البينية .

الجدول 2 : مجموعة تسهيل التجارة

الهدف الرئيسي : تقليص المدة الزمنية التي يستغرقها نقل البضائع من النقطة "أ" إلى النقطة "ب" (عبر الحدود وداخل الأقاليم وفيما بينها).

سريع حركة البضائع عبر الممرات التجارية الموجودة (تناول البنية التحتية على نحو منفصل)

البرنامج/ النشاط	النتائج / الأهداف	الجدول الزمني	المسؤولية
الحد من العقبات	• إزالة العقبات الموجودة حاليًا بنسبة 50% أو أكثر، من أهداف المجموعات الاقتصادية الإقليمية(مثل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا)	المدى القصير	الدول الأعضاء
مواءمة وتبسيط الإجراءات الجمركية وإجراءات العبور والوثائق والنظم	• تخفيض عدد المستندات الجمركية • مواءمة الوثائق الجمركية الرئيسية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية • مواءمة ساعات العمل عند الحدود	المدى القصير	المجموعات الاقتصادية الإقليمية
إقامة وتشغيل المراكز الحدودية الشاملة	• إقامة المراكز الحدودية الشاملة في جميع المراكز الحدودية الرئيسية • تخفيض ساعات عبور السلع بنسبة 50%	المدى القصير	الدول الأعضاء ، المجموعة الاقتصادية الإقليمية
الإدارة المتكاملة للحدود	• مواءمة الإجراءات والمعايير الجمركية والنظم والوثائق وتبسيطها	المدى القصير	الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الاتحاد الأفريقي

ثالثا – القدرات الإنتاجية:

جيم– إن الحصة الضئيلة لأفريقيا في التجارة العالمية والمستوى المنخفض نسبيا للتجارة الأفريقية البينية قد يعزى، إلى حدّ كبير، إلى عدم كفاية القدرة الإنتاجية خصوصًا في القطاعات الحيوية للتجارة العالمية . (تمت تغطية هذا الموضوع بإسهاب في الفقرات من 33 إلى 40)

يتضمن الجدول 3 قائمة برامج وأنشطة بناء القدرات الإنتاجية اللازمة لتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

الجدول 3: مجموعة القدرة الإنتاجية

الهدف الرئيسي : إنشاء سلاسل القيمة الإقليمية والقارية /التكامل من أجل زيادة الإنتاج المحلي/ التجارة في السلع المنتجة في أفريقيا

البرنامج/ النشاط	النتائج/ الأهداف	الجدول الزمني	المسؤولية
تحديد الأولويات لتنفيذ البرامج المتفق عليها قاريا مثل خطة العمل من أجل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا، خطة العمل لتطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار، المبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية، مبادرة تنمية المشاريع والصناعات الزراعية الأفريقية	• تنفيذ المشاريع المتعلقة بخطة العمل من أجل التنمية الصناعية المعجلة في أفريقيا ومبادرة تطوير العلم والتكنولوجيا والابتكار والمبادرة الخاصة بالقدرات الإنتاجية الأفريقية وبرنامج الحد الأدنى من التكامل ومبادرة تنمية المشاريع والصناعات الزراعية الأفريقية.	يتوقف على إستراتيجية (تنفيذ) كل برنامج	الدول الأعضاء
إقامة نظم المعلومات التجارية المتكاملة والمترابطة	• وضع نظم للمعلومات التجارية المتكاملة والمترابطة	المدى القصير	الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الاقليمية، الدول الأعضاء
تشجيع الاستثمارات/الاستثمار	• وضع نظم الاستثمار	من المدى القصير	الدول الأعضاء ،

الأجنبي المباشر من خلال وضع أطر لتعزيز التكامل الإقليمي والقاري وتطوير المؤسسات الإقليمية وسلاسل القيمة	المحسنة والمتسقة	إلى المتوسط	المجموعات الاقتصادية الاقليمية
إنشاء مراكز متميزة إقليمية لتطوير التكنولوجيا وتكييفها ونشرها	• إنشاء مركز إقليمي في كل مجموعة إقليمية	من المدى القصير إلى المتوسط	الدول الأعضاء ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية

رابعا– **البنية التحتية المتعلقة بالتجارة:**

دال: ظلت البنية التحتية غير الكافية عاملاً رئيسيّا لقلة التنويع وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الأفريقي وتهميش القارة في القطاعات الحيوية للتجارة العالمية والمستوى المنخفض نسبيا للتجارة البينية . وبالمقارنةً مع الأقاليم الأخرى من العالم ، المتقدمة منها والنامية ، فإن العقبات التى تواجه الإنتاج والتجارة بسبب تخلف البنية التحتية أشد حدة. تمت تغطية هذا الموضوع بإسهاب في الفقرات من 41 إلى 53.

يبرز الجدول 4 بعض البرامج والأنشطة التي يجب تنفيذها على المدى القصير والمتوسط والطويل من أجل تطوير البنية التحتية في أفريقيا وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات وتحقيق الترابط الإقليمي وتعزيز التجارة الأفريقية البينية .

الجدول 4:مجموعة البنية التحتية المتعلقة بالتجارة

الهدف الرئيسي : وضع آليات مبتكرة، قانونية ، مالية وآليات أخرى لمشاريع تطوير البنية التحتية لبلدان متعددة .

مع الأخذ في الاعتبار الإعلان الصادر حول تطوير البنية التحتية للنقل والطاقة في أفريقيا.

البرنامج /النشاط	النتائج/الأهداف	الجدول الزمني	المسؤولية
منح الأولوية لتنفيذ برنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا	• إقرار الدراسات المتعلقة ببرنامج الاتحاد الأفريقي لتطوير البنية التحتية في أفريقيا وهندسة البنية التحتية في أفريقيا وتنفيذ المشاريع	المدى المتوسط	الاتحاد الأفريقي، البنك الأفريقي للتنمية ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الدول الأعضاء والشركاء فى التنمية

	الرئيسية للبرنامج في حينه		
حشد الموارد لإعداد مشاريع البنية التحتية فى بلدان متعددة	• إعادة رسملة صناديق الاستثمار الأفريقية من قبل الدول الأعضاء	المدى القصير	الاتحاد الأفريقي، البنك الأفريقي للتنمية ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الدول الأعضاء
إعداد مشاريع البنية التحتية ذات الجودة العالية بخصوص بلدان متعددة	• الزيادة في عدد المشاريع	المدى القصير	الدول الأعضاء
تهيئة البيئة الملائمة لمشاركة القطاع الخاص في تطوير البنية التحتية	• وضع سياسات وأطر تنظيمية مواتية لبناء البنية التحتية مثل شروط التحكيم عند تعادل القوة الشرائية	المدى القصير	الاتحاد الأفريقي، البنك الأفريقي للتنمية ، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الدول الأعضاء
إنشاء آليات قانونية ومالية مبتكره للبنية التحتية المتعددة الأقطار والمشاريع الصناعية	• تسريع وتسهيل تنفيذ مشاريع قارية مهمة	المدي القصير	المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مفوضية الاتحاد الأفريقي، البنك الأفريقي للتنمية

خامسا– تمويل التجارة

هاء– يتضمن الجدول 5 قائمة البرامج والأنشطة اللازمة لتوفير التمويل الكافي والفعّال للتجارة الأفريقية البينية .

الجدول 5 : مجموعة تمويل التجارة

تمويل التجارة:

الهدف الرئيسي : تطوير وتعزيز المؤسسات والآليات المالية الأفريقية للنهوض بالتجارة الأفريقية البينية والاستثمار.

البرنامج / النشاط	النتائج / الأهداف	الجدول الزمني	المسؤولية
تقوية/ تعزيز قدرة المؤسسات	• انضمام الدول الأعضاء	المدى القصير	الدول الأعضاء، البنك

المالية الإقليمية والقارية القائمة	التي لم تنضم بعد إلى البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وبنك منطقة التجارة التفضيلية والوكالة الأفريقية للتامين على التجارة إلى هذه المؤسسات		الأفريقي للتصدير والاستيراد، بنك منطقة التجارة التفضيلية، الوكالة الأفريقية للتأمين على التجارة والشركاء فى التنمية
تحسين انظمه المدفوعات	• تسهيل المدفوعات عبر الحدود وتجنب القيود المتعلقة بالعملة	المدى القصير	الدول الأعضاء
تهيئة البيئة المواتية لشركات الخدمات المالية بغية توفير الائتمان والضمانات للتصدير	• زيادة نسبة العرض من الائتمان للتصدير وتخفيض تكلفة رأس المال	المدى القصير	الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية
التعجيل بعملية إنشاء المؤسسات التشغيلية الثلاث	• إنشاء المؤسسات المالية الثلاث	المدي المتوسط	الاتحاد الأفريقي، الدول الأعضاء
	•		

سادسا– **المعلومات التجارية:**

واو– **يعد الحصول الكافي واليسير على المعلومات أمراً ضرورياً للاستفادة التامة من التجارة الأفريقية البينية. تم تناول طريقة تعزيز مثل هذه المعلومات في الفقرات 60 إلى 63 .**

ويتضمن الجدول 6 ، قائمة بالبرامج والأنشطة الإرشادية في مجال المعلومات التجارية .

الجدول 6 : مجموعة المعلومات التجارية

المعلومات التجارية:

الهدف الرئيسي: سد الفجوة في مجال المعلومات لتعزيز فرص التجارة الأفريقية البينية.

البرامج /الأنشطة	النتائج/الهدف	الجدول الزمني	المسؤولية
إنشاء مراكز اتصال مترابطة لتبادل	• توفير معلومات عن	المدى القصير	المجموعات الاقتصادية

المعلومات التجارية	فرص الأعمال والأنظمة التجارية المتاحة في القارة		الإقليمية ، الدول الأعضاء

سابعا- **عوامل تكامل الأسواق:**

زاي- قد تساهم عناصر حركة الإنتاج الإقليمية والمشتركة بين الأقاليم (العمل والمؤسسات ورأس المال) بدرجة كبيرة في تعميق التكامل الأفريقي وتعزيز التجارة الأفريقية البينية.

كما ورد في القائمة الإرشادية للبرامج والأنشطة الكفيلة بتعميق عوامل تكامل الأسواق في أفريقيا المتضمنة في الجدول 8 أدناه:

الجدول 7: مجموعة عوامل تكامل الأسواق

الهدف الرئيسي : زيادة حرية حركة العمالة داخل الإقليم من خلال مواءمة قوانين العمل والتجارة والاستثمار.

البرنامج/النشاط	النتائج/الأهداف	الجدول الزمني	المسؤولية
تفعيل السياسات والبروتوكولات القائمة حول حرية تنقل الأشخاص وهجرة العمال	• التصديق على البروتوكولات وتنفيذها على نحو كامل من قبل الدول الأعضاء التي لم تكن قد فعلت ذلك • إنشاء بورصة عمل أفريقية إقليمية • مواءمة أطر العمل والحماية الاجتماعية	**من المدى القصير إلى المتوسط**	المجموعات الاقتصادية الإقليمية ، الدول الأعضاء
زيادة حرية تنقل رجال الأعمال	• اعتماد إجراءات دخول مبسطة للزوار من رجال الأعمال فى الدول الأعضاء بما في ذلك تأشيرات الدخول	المدى القصير	الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية

مواءمة قواعد التأسيس عبر الحدود	• تسهيل الاستثمار وخلق فرص العمل عبر البلدان	من المدى القصير إلى المتوسط	الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية
إقرار اتفاقيات بشأن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات	• إقرار اتفاقيات بشأن الاعتراف المتبادل بالمؤهلات بالنسبة لفئات وظائف معينة	المدى القصير	المجموعات الاقتصادية الإقليمية، الدول الأعضاء

الخطوط المثالية لتنفيذ خطة العمل:

حاء- يعد اعتماد هذه الخطة من قبل مؤتمر وزراء التجارة وإقرارها من قبل قمة الاتحاد الأفريقي، سيتم وضع خطة عمل مفصلة مع نقاط مرجعية ومعالم إرشادية توفر الأساس للرصد والتقييم الفعال.

الجزء الثالث: إنشاء منطقة التجارة القارية الحرة

إنشاء منطقة التجارة القارية الحرة: خارطة الطريق، المنظومة، وآلية الرصد والتقييم

الخلفية:

1- في فترة ما بعد الاستقلال ، شكل التكامل عنصرا أساسيا في استراتيجية التنمية للبلدان الأفريقية . واستهدف السعي لتحقيق التكامل على الصعيدين الاقليمي والقاري التغلب على الإرث الاستعماري لتفتيت أفريقيا إلى اقتصادات صغيرة وضعيفة وتسخير وفورات الحجم وغيرها من منافع السوق المتكاملة الواسعة. كما استهدف تحقيق الوحدة والتكامل تمكين أفريقيا من أخذ مكانها الصحيح في الاقتصاد العالمي ونظم الحكم.

2- تنعكس الأهمية التي توليها الدول الافريقية للتكامل الإقليمي في ارتفاع عدد مشاريع التكامل في القارة . فهناك ما يصل الى 14 مجموعة اقتصادية إقليمية في أفريقيا . وتنتمي غالبية الدول الافريقية إلى اثنتين أو أكثر من المجموعات الاقتصادية الإقليمية. وعلى الصعيد القاري، تعود جهود تكامل البلدان الأفريقية في مرحلة ما بعد استقلال إلى مايو 1963 عندما أنشئت منظمة الوحدة الأفريقية . وتشمل المبادرات الرئيسية الأخرى اعتماد خطة عمل لاجوس ووثيقتها الختامية في عام 1980، والتوقيع على معاهدة (أبوجا) المؤسسة للجماعة الاقتصادية الافريقية في يونيو 1991. واستخدمت معاهدة أبوجا، التي تنص على إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية على ست مراحل تمتد على فترة 34 سنة مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية باعتبارها لنباتها، كمخطط عام لتحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي. وتحقيقا لهدف الإسراع بتنفيذ معاهدة أبوجا وتمكين أفريقيا من مواجهة تحديات التنمية والعولمة في القرن 21 ، اعتمد مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي في عام 2000 ، وأنشأ الاتحاد في العام التالي.

3- على الرغم من احراز بعض التقدم في عملية التكامل الأفريقي، لايزال هدف تكامل السوق الأفريقية بعيدا عن التحقيق. إذ يبلغ مستوى التجارة البينية الأفريقية حوالي 10 في المائة ، وهو يعد أدنى نسبة بين المناطق الرئيسية في العالم. ونظرا للاعتماد الكبير على العالم الخارجي في التبادل التجاري، كانت أفريقيا سريعة التأثر بصدمات التجارة الخارجية . وأبرز هذا الوضع، وكذلك التحديات الجديدة التي تواجه أفريقيا والتي ظهرت في العقد الأول من القرن 21 – بما فيها تلك المتعلقة بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، والطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات اتفاقيات الشراكة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والبلدان الأفريقية وجولة مفاوضات الدوحة لمنظمة التجارة العالمية – الحاجة إلى تعميق تكامل السوق في أفريقيا. ومن هذا المنطلق، جاءت توصية الدورة السادسة لمؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة

بالتعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية ومقرر قمة الاتحاد الأفريقي بتركيز دورته في يناير 2012 على موضوع "تعزيز التجارة البينية الأفريقية" في وقت مناسب للغاية .

حجج انشاء منطقة التجارة الحرة القارية

لماذا تحتاج أفريقيا إلى منطقة تجارة حرة قارية؟

4–تعد أفريقيا بحاجة الى منطقة تجارة حرة قارية للأسباب التالية **(انظر المرفق لتحليل تفصيلي):**

• تبلغ التجارة البينية الأفريقية حوالي 10 ٪ وهي أقل بكثير من مستوى التجارة البينية الإقليمية لمناطق نامية أخرى.

• يعد ثلثا البلدان الأفريقية إما أكثر حمائية من أفريقيا بوجه عام أو تواجه المزيد من الشروط المقيدة للوصول إلى الأسواق. ويمكن لمنطقة التجارة الحرة القارية، حتى تلك التي تزيل الحواجز تدريجيا، أن تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة في أفريقيا.

• تواجه التجارة البينية الأفريقية في القطاع الزراعي معدلا أعلى للحماية عن القطاع غير الزراعي. فمعظم البلدان / المناطق الفرعية الأفريقية تفرض تعريفات أعلى على الواردات الزراعية من البلدان الأفريقية الأخرى. ومن شأن إقامة منطقة التجارة الحرة القارية أن تتيح لأفريقيا لفرصة الحفاظ على الأمن الغذائي ودفع تجارة المنتجات الزراعية؛

• بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية، تشكل التجارة داخل المنطقة حصة كبيرة من صادراتها.

الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة الحرة القارية

5– يفضي إنشاء منطقة تجارة حرة قارية إلى نمو كبير في التجارة البينية الافريقية ويساعد أفريقيا على استخدام التجارة بمزيد من الفعالية باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة. تجدر الإشارة إلى أنه خلال الفترة ما بين 2000 و 2010 ، أدى إنشاء منطقة التجارة الحرة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي /الكوميسا/ إلى زيادة التجارة البينية داخل الكوميسا بمقدار ستة أضعاف. ومن المتوقع أن يؤدى تحقيق منطقة التجارة الحرة الثلاثية إلى مزيد من النمو في التجارة البينية الأفريقية في حين تستفيد منطقة التجارة الحرة القارية من هذه النجاحات القائمة وتمّكن أفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية باعتبارها شريكا فعالا ومحترما.

6– في سيناريو محتمل لمنطقتي تجارة حرة بين مجموعتي الكوميسا– جماعة شرق أفريقيا– مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي/ السادك/ والهيئة المشتركة الحكومية /الايجاد/(أو مجموعة منطقة التجارة الحرة للجنوب والشرق) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا /الايكواس/ وتجمع دول الساحل والصحراء (سين–صاد) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا /الايكاس/ واتحاد المغرب العربي (أو مجموعة منطقة التجارة الحرة للشمال والغرب والوسط) ، يصل معدل الحماية العالمية إلى نحو 7ر7 ٪ في المتوسط لمجموعة منطقة التجارة الحرة للجنوب والشرق و2ر8 ٪ لمجموعة منطقة التجارة الحرة للشمال والغرب والوسط ، و 7ر8 ٪ للقارة بأكملها. وهناك حاليا مستوى مرتفع من الحماية يعرقل التجارة. ومن شأن إقامة منطقة تجارة حرة بين مجموعتين/ نطقتين في ذات الوقت أن يقلل

من الحماية العالمية لأفريقيا بواقع 7ر68 ٪ ، ومن ثم يقلص حماية التجارة البينية الأفريقية من 7ر8 ٪ الى 7ر2 ٪ في المتوسط. وفي ضوء ما تقدم ، يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية فوائد أكبر.

7- من بين الفوائد المحددة الأخرى التي ستعود على الدول الافريقية من اقامة منطقة التجارة الحرة القارية :

- زيادة الأمن الغذائي من خلال خفض معدل الحماية على التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الأفريقية؛
- زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لأفريقيا من خلال استغلال وفورات الحجم لسوق قارية واسعة تضم نحو مليار شخص؛
- زيادة معدل تنويع وتحول اقتصاد افريقيا وقدرة القارة على توفير احتياجاتها من الواردات من مواردها الذاتية؛
- تحسين تخصيص الموارد وتحسين المنافسة وخفض الأسعار التفضيلية بين البلدان الأفريقية؛
- نمو التجارة البينية في قطاع صناعة وتطوير التخصص القائم على أساس جغرافي في أفريقيا؛
- الحد من تعرض أفريقيا لصدمات التجارة الخارجية؛
- تعزيز مشاركة أفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتماد القارة على المساعدات والقروض الخارجية.

- **<u>قصص نجاح حالية لمناطق التجارة الحرة الاقليمية</u>**

8- تدل تجربة مناطق مثل الاتحاد الأوروبي، ودول رابطة دول جنوب شرق آسيا /الآسيان/، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية /نافتا/، والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية /ميركوسور/ على ما يمكن أن يحققه نجاح تكامل السوق من إسهام كبير لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

- أفضى إنشاء السوق الداخلية للاتحاد الأوروبي إلى زيادة مستوى التجارة البينية للاتحاد الأوروبي التي تصل الآن إلي حوالي 63 ٪ وساهم في نمو إجمالي الناتج المحلي والتوظيف.
- في الماضي، كان الخوف من فقد إيرادات التعريفة الجمركية يشكل عائقا أمام تحرير التجارة البينية في أفريقيا . غير أن التجارب الأخيرة على الصعيدين الإقليمي تظهر أن الإيرادات الحكومية يمكن أن تزيد فعلا مع إزالة أو تخفيض الرسوم الجمركية على التجارة البينية الاقليمية. وينطبق ذلك على كل من الاقتصادات الصغيرة والكبيرة. فعلى سبيل المثال، في أعقاب انضمام رواندا إلى منطقة التجارة الحرة بين دول الكوميسا، زادت ايراداتها الحكومية نتيجة لضريبة القيمة المضافة على الواردات من المنطقة.
- تظهر بيانات التجارة أيضا أن هناك المزيد من التطور في التجارة البينية السلعية في أفريقيا مقارنة بصادرات أفريقيا إلى سائر دول العالم. وتشير الأدلة كذلك إلى أنه على الرغم من المستوى الحالي للحماية الأفريقية البينية على السلع غير الزراعية، إلا أن هذه الصادرات لا تزال تشكل حصة كبيرة من صادرات فرادى البلدان داخل أفريقيا.

خارطة الطريق والمنظومة من أجل التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية:

خارطة الطريق:

9- أدى بطء تقدم المجموعات الاقتصادية الإقليمية في أن تصبح اتحادات جمركية في إطار معاهدة أبوجا إلى تأخر ظهور منطقة تجارة حرة أفريقية / اتحاد جمركي أفريقي. ومن ثم ، لم تتمكن أفريقيا من الاستفادة بالكامل من سوقها القارية الواسعة التى تضم نحو مليار شخص. ويتطلب التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة أفريقية اتباع نهج جديد بغض النظر عما تحرزه فرادى البلدان من تقدم في بلوغ وضع الاتحاد الجمركي. ويمكن أن تستخدم مبادرة منطقة التجارة الحرة الثلاثية التي اعتمدها رؤساء دول وحكومات الكوميسا وجماعة شرق أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي /السادك/ كنموذج مفيد لهذا النهج الجديد. ومن المتوقع ،في هذا الخصوص، أن توافق قمة الاتحاد الافريقي في دورة يناير 2012 على إنشاء منطقة للتجارة الحرة القارية بحلول عام 2017 على أساس خارطة الطريق التالية رهنا بمراجعتها وفقا لما يتم إحرازه من تقدم:

- استكمال عمليات منطقة التجارة الحرة الإقليمية بحلول عام 2014.
- دمج العمليات الإقليمية في منطقة التجارة الحرة القارية فيما بين 2015 و2016 مع عدم التراجع فيما تم تحقيقه من مكتسبات.
- إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية بحلول عام 2017.

10- ترد أدناه تفاصيل خارطة الطريق.

الجدول 1 :الهيكل التنظيمي لخارطة الطريق

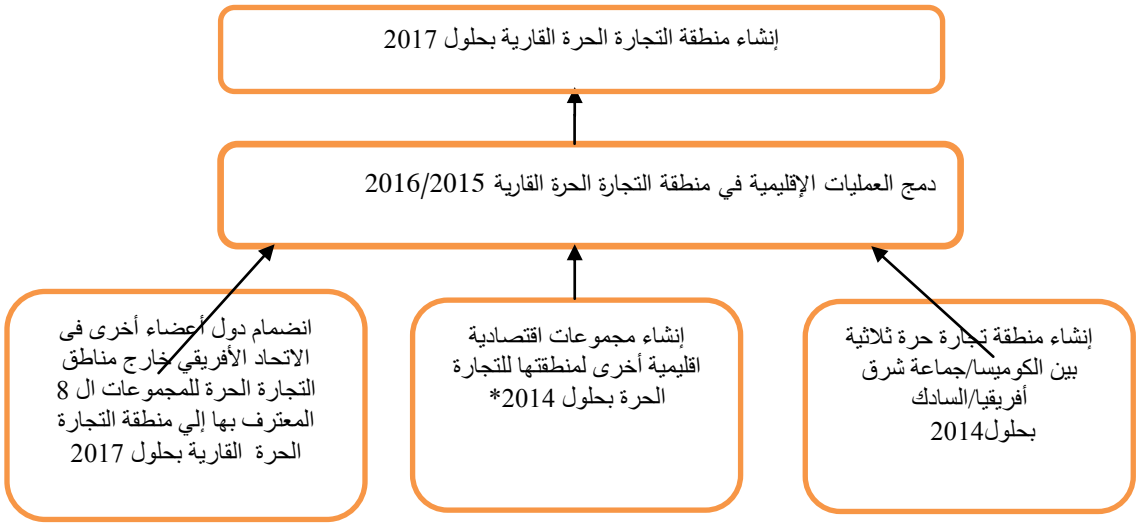

*يترك النهج الموصى به أعلاه مجالا للمجموعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى للعمل معا، إذا رغبت في ذلك، ضمن ترتيبات موازية مماثلة لمنطقة التجارة الحرة الثلاثية لجماعة شرق افريقيا والكوميسا والسادك قبل الوصول إلى منطقة التجارة الحرة القارية. ومع ذلك ، يترك أيضا نهج المرحلة الواحدة مجالا كافيا للمجموعات الاقتصادية الإقليمية التي لا ترغب في إقامة ترتيبات موازية مماثلة لاتفاقية جماعة شرق افريقيا والكوميسا والسادك الثلاثية، للانضمام مباشرة إلى منطقة التجارة الحرة القارية.

1- تشجيع منطقة التجارة الحرة الثلاثية للكوميسا، وجماعة شرق أفريقيا والسادك على استكمال منطقتها للتجارة الحرة بحلول عام 2014 وكفالة انضمام الدول الأعضاء، التي هي حاليا خارج مناطق التجارة الحرة الثلاث للمجموعات الاقتصادية الإقليمية ، إلى منطقة التجارة الحرة الثلاثية وتشكيل جزء منها ؛

2- إسراع المجموعات الاقتصادية الإقليمية الأربع الأخرى المعترف بها للاتحاد الأفريقي (الايكواس، س ص، الايكاس واتحاد المغرب العربي) في منطقتها للتجارة الحرة بحلول 2014 وكذلك كفالة قيام الدول الأعضاء التي هي حاليا خارج مناطق التجارة الحرة بالانضمام إليها . وقد تتجمع هذه المجموعات الاقتصادية الإقليمية معا لوضع ترتيب (ترتيبات) مواز (موازية) مماثلة للترتيب الثلاثي لجماعة شرق أفريقيا والكوميسا والسادك أو الانضمام إلى العملية الثلاثية؛

3- انضمام أية دول أعضاء أخرى بالاتحاد الأفريقي خارج مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الاقليمية الثماني (8) للاتحاد الأفريقي المعترف بها إلى عملية منطقة التجارة الحرة القارية بحلول 2015 ؛

4- يفضي I و II و III أعلاه إلى إنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام 2017 مع اجراء مفاوضات تيسرها مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم من المجموعات الاقتصادية الإقليمية في الفترة ما بين 2015 و 2016.

5- **المحافظة على المكتسبات:** يقترح أن تعزز منطقة التجارة الحرة القارية ما تحقق من مكتسبات. ويقتضى ذلك أن تاخذ منطقة التجارة الحرة القارية ، كنقطة بداية لها، المستويات الحالية من تحرير التعريفات فى

المجموعات الاقتصادية الإقليمية . ومن ثم تعززالتقدم الذى حققته المجموعات الاقتصادية الإقليمية مما يساعد على سرعة تحقيق منطقة التجارة الحرة القارية.

11- تكون مفوضية الاتحاد الأفريقي مسؤولة عن رصد تطور مناطق التجارة الحرة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها. كما تقدم التوجيه والقيادة والدعم والفني والسياسي للإسراع بعملية إنشاء مناطق التجارة الحرة الإقليمية والقارية. وفي هذا الخصوص، من المتوقع أن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بما يلي:

1 - إجراء دراسات لتوفير معلومات وتحليلات قائمة على الأدلة؛

2- حشد دعم أصحاب المصلحة لتحقيق منطقة التجارة الحرة القارية؛

3 - توفير منبر لتبادل الخبرات بين مناطق التجارة الحرة الافريقية.

12- تكون الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي مسؤولة عن التفاوض بشأن مناطق التجارة الحرة في المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي تنتمي إليها ، كل على حدة، وبشأن منطقة التجارة الحرة القارية . وتشمل القضايا التي ينبغي التفاوض بشأنها : قواعد المنشأ ، البرامج الزمنية لخفض التعريفة الجمركية، إزالة والغاء الحواجز غير الجمركية ، وإجراءات الجمارك والعبور وتيسير التجارة ضمن جملة أمور أخرى.

13- يقدم الشركاء ومختلف الجهات المانحة المساعدة الفنية عند الاقتضاء.

منظومة منطقة التجارة الحرة القارية

14- يمكن أن يعزى التقدم البطيء نحو تكامل أسواق أفريقيا إلى عدد من المعوقات ، بما في ذلك عدم كفاية الإطار/المنظومة المؤسسية لتحقيق هذا الهدف الهام. ومن ثم، يتطلب تعزيز التجارة البينية الأفريقية والتعجيل بإقامة منطقة تجارة حرة أفريقية إصلاح المنظومة القائمة أو استحداث منظومة جديدة تأخذ في الاعتبار الحقائق على أرض الواقع.

15- تقضي خارطة طريق المراحل الست لمعاهدة أبوجا بإنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية على مدى 34 سنة، من 1994 إلى 2028 ، كان يمكن أن يتم خلالها انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي كامل على صعيد القارة.

16- لم ينص صراحة الإطار المؤسسي لتحقيق تكامل السوق الأفريقية ،على نحو ما ورد في معاهدة أبوجا، على إنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية. بيد أن تركيزه على تحرير التجارة البينية الأفريقية، من حيث إنشاء مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية، انصب على المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي كان من المتوقع في ثالث المراحل الست لعملية إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية أن تقوم بإنشاء مناطق التجارة الحرة – من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام التجارة البينية بين المجموعات- واتحاد جمركي من خلال اعتماد تعريفة جمركية خارجية مشتركة. وكان من المتوقع أن تكون نقطة الانطلاق لتكامل السوق على المستوى القاري هي الاتحاد الجمركي، وفي مرحلة رابعة عندما تتم مواءمة النظم الجمركية وغير الجمركية بين مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتبني تعريفة جمركية خارجية مشتركة للقارة. ولم يتم التفكير في إلغاء الحواجز أمام حرية التجارة بين مختلف المناطق إلى حين بلوغ مختلف المجموعات الاقتصادية الإقليمية وضع الاتحادات الجمركية.

17- يتطلب انجاز أهداف التعجيل بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية إنشاء هيكل حكم وآليات مناسبة لرصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق والبرامج والأنشطة الموجهة نحو بلوغ الأهداف. بالإضافة إلى مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، والدور المعزز لمفوضية الاتحاد الأفريقي، تشمل الأجهزة المقترحة في

هيكل الحكم (منظومة) منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية: اللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية، والمؤتمر المشترك لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة والمالية، ومجلس الأعمال الأفريقي، ومنتدى التجارة الأفريقية، ولجنة تسوية المنازعات، ومحكمة تحكيم الاتحاد الافريقي. يرد أدناه هيكل تنظيمي لمنظومة منطقة التجارة الحرة القارية.

الجدول 2 : منظومة منطقة التجارة الحرة القارية

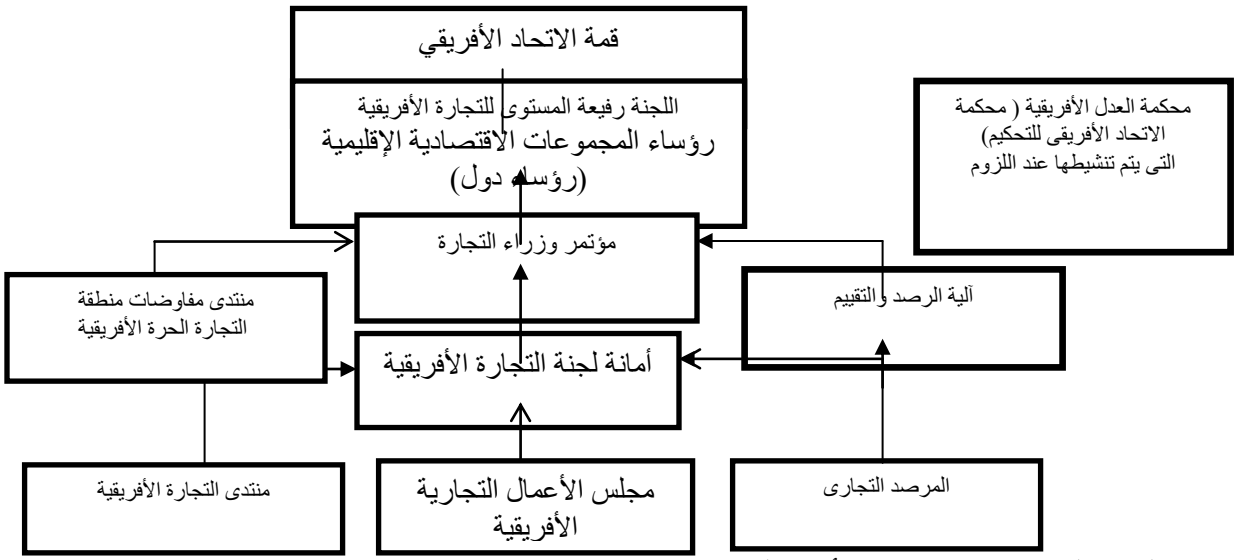

<u>اللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية</u>

18 – من المتفق عليه إلي حد بعيد أن التجارة هي المحرك الرئيسي لدفع النمو والتنمية والتوسع الاقتصادي وتوليد فرص العمل ، والحد من الفقر. غير أنه من حيث التسلسل الهرمي للأهمية والأولوية ، يبدو أن التجارة قد اتخذت موقعها الصحيح في عمليات صنع القرار/ السياسات في أفريقيا على كل من الصعيد الوطني والاقليمي. وهكذا ، انطلاقا من التأكيد مجددا على تعزيز التجارة البينية الأفريقية، والحاجة بالتالي إلى الحفاظ على الزخم الذي حدده القادة السياسيون الأفريقيون في مؤتمر القمة المخصص لتعزيز التجارة البينية الأفريقية ، إضافة إلى الرغبة القوية في استمرار التركيز على السياسات التجارية على أعلى مستوى لصنع القرار القارى ، اقترح تشكيل لجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية.

19– علاوة على ذلك، بالنظر إلى أن السياسات التجارية متداخلة بين عدة قطاعات من الاقتصاد، ولها تأثير مباشر أيضا على عملية التكامل، فمن الضروري تبني وجهة نظر جديدة متعددة القطاعات في المسائل المتعلقة بالتجارة والتكامل. ويتيح إنشاء لجنة التجارة الأفريقية المزيد من التركيز المنسق، بما في ذلك تقاسم الخبرات في إطار جهاز رفيع المستوى، على المسائل المتعلقة بالتجارة والتكامل. ومن شأن مثل هذا التركيز المنسق أن يّمكن التكامل في أفريقيا من الانتقال على وجه السرعة من منطقة تجارة حرة قارية إلى مستويات أعلى وأعمق.

20– تتألف اللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية من رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية المعترف بها من قبل الاتحاد الأفريقي (رؤساء دول وحكومات) . وتكون هذه اللجنة بمثابة جهاز لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات وبهذه الصفة تقوم بدور المناصرة لعملية التعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية. وسوف تكون اللجنة أيضا منبرا لتبادل التجارب وأفضل الممارسات وكذلك تنسيق ومواءمة الإجراءات الرامية إلى تحقيق

منطقة التجارة الحرة القارية. وتتولى اللجنة مسؤولية الإشراف على التنفيذ الفعال لخطة العمل بشأن تعزيز التجارة البينية الأفريقية. وتجتمع الجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية مرة فى السنة عشية انعقاد دورة يوليو لقمة الاتحاد الأفريقى لمراجعة تنفيذ العمليات المذكورة آنفا وتقديم توصيات إلى القمة .

مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة

21- ينطوي التحقيق الناجح لمنطقة تجارة حرة قارية على إلغاء التعريفات الجمركية، وإنشاء قواعد منشأ مشتركة، ومواءمة وتبسيط النظم والإجراءات الجمركية، وإزالة الحواجز غير الجمركية أمام التجارة البينية الأفريقية. وفي بلدان أفريقية عديدة، تكون هذه القضايا متداخلة بين عدة قطاعات. فعلى سبيل المثال، لا تعد إزالة الحواجز الجمركية مجرد مسألة تجارية ولكنها أيضا مسألة متعلقة بالمالية العامة طالما كان لها انعكاسات على إيرادات الحكومة . كذلك، تدخل إدارة الجمارك ومن ثم قضايا تسهيل التجارة في نطاق مسؤولية وزارات المالية ، ضمن جملة أمور أخرى، في العديد من البلدان الأفريقية. لذلك، هناك حاجة إلى اتباع نهج مشترك بين الوزارات لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية في أفريقيا.

22- يكون مؤتمر وزراء التجارة الجهاز الوزاري الرئيسي للاتحاد الافريقي الذي يقدم تقاريره إلى اللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية بشأن القضايا المتعلقة بتنفيذ أجندة منطقة التجارة الحرة القارية. ويتلقى ويبحث التقارير الواردة من اجتماعات اللجنة الفنية للجمارك ومنتدى التجارة الأفريقية ومجلس الأعمال التجارية الأفريقية الأفريقية وآلية رصد وتقييم التجارة الأفريقية .

مفوضية الاتحاد الأفريقي

23- في العملية الشاملة لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنسيق وتقديم التوجيه العام لمفاوضات منطقة التجارة الحرة القارية والعمل كأمانة لتنفيذ هذه العملية. وتكون وزارة التجارة والصناعة مركز التنسيق الرئيسي في مفوضية الاتحاد الأفريقي للأنشطة المذكورة أعلاه مع قيامها بإشراك إدارات أخرى عند الضرورة. ولدى اضطلاعها بهذه المسؤولية، تتعاون مفوضية الاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية. وتكون المفوضية مسؤولة أيضا عن التشغيل الفعال لآلية الرصد والتقييم ، باعتبارها أمانة لجنة الرصد والتقييم التي تنهض بمسؤولية رصد وتقييم عمليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية.

24- تنطوي إدارة تنفيذ عمليات منطقة التجارة الحرة القارية ، كما هو موضح بالتفصيل في خارطة الطريق، على مسؤوليات ضخمة تقع علي عاتق مفوضية الاتحاد الافريقي التي تفتقر إلى القدرة في الوقت الحاضر. وعلى ذلك، ولكى تنجز المهام الموكلة إليها بنجاح، لا بد من تدعيم مفوضية الاتحاد الأفريقي، ولاسيما وزارة التجارة والصناعة، التي تكون بمثابة أمانة اللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية.

مجلس الأعمال التجارية الأفريقية:

25- تقضي المنظومة المقترحة لمنطقة التجارة الحرة القارية بإنشاء مجلس للأعمال التجارية الأفريقية باعتباره منبرا قاريا ضروريا لجمع وتوضيح وجهات نظر القطاع الخاص في عمليات صوغ السياسة القارية. ويضطلع مجلس الأعمال التجارية بدور استشاري في عمليات صوغ السياسات القارية ويقوم بإبلاغ وجهات نظره ومواقفه من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي. ويضم المجلس رؤساء / ممثلي مظلة (إقليمية) لجمعيات / مجالس أعمال تمثل مختلف مصالح القطاع الخاص مثل غرف التجارة والصناعة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وسيدات الأعمال، والمرأة في مجال التجارة، والرابطات القطاعية مثل الأعمال المصرفية والمالية، المزارعون الخ.. ويجوز دعوة المجلس لحضور اجتماعات المؤتمر المشترك لوزراء التجارة والمالية بصفة مراقب.

اللجنة الفنية للجمارك:

26- في هيكل الحكم الحالي للاتحاد الافريقي، يجتمع مديرو عموم إدارات الجمارك في أفريقيا بانتظام كلجنة فرعية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة. وعلى الرغم من عدم ظهوره في الهيكل التنظيمي في إطار هيكل الحكم المقترح لمنطقة التجارة الحرة القارية، فإن الجهاز القائم سيصح اللجنة الفنية للجمارك وسيقدم تقاريره إلى المؤتمر المشترك لوزراء الاتحاد الأفريقي للتجارة والمالية. وفضلا عن رؤساء /مديري عموم إدارات الجمارك في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، تشمل عضوية اللجنة الفنية للجمارك مديري /رؤساء إدارات /شعب الجمارك في مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

27- تكون اللجنة الفنية للجمارك بمثابة اللجنة الفنية للمؤتمر المشترك للاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة والمالية فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتسهيل التجارة البينية الأفريقية. وفي هذا الصدد، تقوم اللجنة (1) بوضع وتقديم مقترحات إلى المؤتمر المشترك بشأن قضايا مثل قواعد المنشأ، والنظم والإجراءات الجمركية، وإجراءات العبور الخ.. و (2) تنفيذ مقررات أجهزة سياسات الاتحاد الافريقي المتعلقة بتسهيل التجارة البينية الأفريقية.

28- تعمل شعبة الجمارك التابعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي كأمانة للجنة الفنية للجمارك.

منتدى التجارة الأفريقية

29- يكون منتدى التجارة الأفريقية بمثابة منبر أفريقي للتفكير والمناقشة بشأن التقدم الذى حققه تكامل السوق القارية والتحديات التي يواجهها. وينظم المنتدى سنويا بالتعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا . ويضم المنتدى جميع أصحاب المصلحة في تطوير التجارة البينية الأفريقية : الدول الأعضاء، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ممثلى القطاع الخاص القاري والإقليمي، المجتمع المدني، المنظمات النسائية، المعاهد البحثية، المديرين التنفيذيين للمشاريع الأفريقية الكبرى العابرة للحدود، والشركاء الإنمائيين.

30- تعرض نتائج وتوصيات المنتدى على مؤتمر وزراء الاتحاد الأفريقي المسؤولين عن التجارة للنظر فيها.

آلية الرصد والتقييم

31- سعيا للتأكد من أن الإطار المحدد لتنفيذ منطقة التجارة الحرة يعمل بشكل فعال ويلبي الأهداف المنشودة ، تقرر إنشاء آلية للرصد والتقييم تهدف إلى وضع عدد من الإجراءات لرصد وتقييم ومراجعة وتقييم عملية التنفيذ. وتكون

الآلية بمثابة "عملية للإنذار المبكر" ، وكذلك عملية لإصدار توصيات تستند، ضمن جملة أمور أخرى، إلى نتائج تقييم تنفيذ البرامج والأنشطة.

32- تقضي الآلية المقترحة بإنشاء لجنة (لجنة الرصد والتقييم) تتألف مما يلي: مفوضية الاتحاد الأفريقي، المجموعات الاقتصادية الإقليمية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، البنك الأفريقي للتنمية، بنك أفريكسيم وغرف التجارة والصناعة الإقليمية والقارية. وتضطلع اللجنة أيضا بمسؤولية تقديم تقارير عن عمليات الرصد والتقييم إلى مؤتمر وزراء التجارة . وتجتمع اللجنة كلما رأت ذلك ضروريا.

33- فيما يتعلق بالرصد، يقوم الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بتنسيق أنشطتهم لضمان الرصد الفعال لأنشطة وعمليات التنفيذ استنادا، ضمن جملة أمور أخرى، إلى الأهداف والغايات، والمعايير والمعالم، والبرامج الزمنية لتنفيذ أنشطة وبرامج محددة. وسوف تتبنى عمليات الرصد منهجيات محددة قد تكون وسيلة لإجراء ممارسات أو عمليات رصد معينة من قبيل الرحلات الميدانية للتقييم في الموقع، وعمليات الاستعراض الدوري، والاستبيانات لاستخلاص المعلومات عن مستويات التنفيذ ، والاجتماعات التنسيقية الخ..

34- ينبغي أن تجرى مراجعة قانونية شاملة وعملية تقييم كل سنتين . وجوهر هذه المراجعة هو التمكن من تقييم مستوى تنفيذ منطقة التجارة الحرة ، والاستفادة، ضمن جملة أمور أخرى، من نتائج عمليات الرصد والتقييم الدوري خلال الفترة قيد المراجعة ، ونتائج عمليات المراجعة لتنفيذ برامج الحد الأدنى من التكامل ونتائج الاجتماعات التنسيقية للاتحاد الأفريقي/المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك معلومات من مرصد التجارة.

35- يتمثل الهدف الأساسي هنا في تقييم مستوى تنفيذ وانجاز الأهداف والمعايير والمعالم، فضلا عن العقبات التي تعترض طريق تنفيذ أو تحقيق الأهداف المحددة . ويتيح ذلك أيضا، عند الاقتضاء، مراجعة الأهداف والغايات واستراتيجيات التنفيذ وكذلك الاقتراحات لاتخاذ إجراءات علاجية للعقبات المحددة . والهدف النهائي هو عرض التوصيات المنبثقة عن هذه الممارسة للمراجعة الشاملة على أجهزة سياسات الاتحاد الافريقي، وخاصة مؤتمر وزراء التجارة، للنظر فيها.

36- تضطلع لجنة المتابعة والتقييم أيضا بمسؤولية تنظيم عملية المراجعة الشاملة بينما توفر مفوضية الاتحاد الأفريقي الأمانة العامة.

مرصد التجارة الأفريقية

37- يعد الرصد والتقييم الفعال لتنفيذ خطة العمل وخارطة الطريق ومقررات أجهزة سياسات الاتحاد الافريقي بشأن منطقة التجارة الحرة القارية والتجارة البينية الأفريقية أمرا ضروريا لتوسيع وتعميق التكامل بين الأسواق في أفريقيا. ويتطلب ذلك إنشاء مرصد فعال للتجارة تسند إليه مسؤولية جمع المعلومات التجارية. ويضطلع بدور حاسم، باعتباره بنكا للمعلومات التجارية، في عملية الرصد والتقييم المقترحة، ويكون بمثابة جزء أساسي من آلية الرصد والتقييم. وفي هذا الصدد، يقوم المرصد بما يلي:

• جمع من الدول الأعضاء ومن مصادر أخرى، الاحصاءات والمعلومات من قبيل تلك المتعلقة بمستويات وهياكل الصادرات والواردات البينية الأفريقية، وقواعد المنشأ ، ومستويات وهياكل التعريفة الجمركية، الحواجز غير الجمركية ، والنظم التجارية والمعايير الفنية الخ..

• تحليل الاحصاءات والمعلومات التجارية التي تشير إلى الاتجاهات السائدة في التجارة البينية الأفريقية.

• إنشاء قاعدة بيانات للتجارة البينية الأفريقية ، نشر/ تعميم معلومات عن التجارة البينية الأفريقية ، ويكون بمثابة الوديع الرئيسي للبيانات والمعلومات المتعلقة بالتجارة البينية.

38- يتخذ مرصد التجارة الأفريقية مقرا له في مفوضية الاتحاد الأفريقي (مديرية التجارة والصناعة)، ويقدم تقريرا عن أنشطته إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء التجارة .

تسوية النزاعات وآلية تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية

39- تنطوي اتفاقيات منطقة التجارة الحرة القارية على منح حقوق والتزامات للأطراف. وعند عملية تنفيذ الاتفاقيات، لا بد أن تنشأ النزاعات. لذا ينبغي أن تكون هناك آلية لتفسير الاتفاقيات، لإنفاذ الحقوق والواجبات وتحديد عقوبات لعدم الامتثال للاتفاقيات.

40- من أجل تسوية النزاعات على نحو فعال، ينبغي أن تكون للمفاوضات الثنائية بين الدول الأعضاء المعنية آلية للمصالحة وذلك من خلال لجنة لفض النزاعات، وإذا تعذر ذلك، يمكن أن تعرض النزاعات أمام محكمة تحكيم الاتحاد الافريقي.

41- ينبغي لمحكمة الاتحاد الافريقي للتحكيم أن تعمل تحت إشراف محكمة العدل الإفريقية. وتكون المحكمة أعلى هيئة قضائية لفض النزاعات في إطار منطقة التجارة الحرة القارية. وتبقى المحكمة مستقلة عن القمة واللجنة رفيعة المستوى للتجارة الأفريقية غير أن أحكامها تؤخذ فى الحسبان من قبل القمة بهدف تنفيذها.

42- تكون لجنة تسوية النزاعات أول جهة يتم اللجوء إليها لتحقيق المصالحة بين الأطراف في أي خلافات تنشأ عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية. وهي تتلقي إشعارات بالنزاعات من الدول الأعضاء من خلال مفوضية الاتحاد الأفريقي. وحيثما تكون دولة عضو غير راضية عن نتائج وتوصيات لجنة تسوية النزاعات، يحق للدولة العضو اللجوء إلى محكمة تحكيم الاتحاد الافريقي.

تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية

43- يقترح إدراج آلية مناسبة في شكل عقوبات في اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية وذلك فى حال عدم الامتثال للالتزامات المتفق عليها.

الخطوات التالية

44_ بعد اعتماد خارطة الطريق والمنظومة من قبل مؤتمر وزراء التجارة وإقرارهما بعد ذلك من قبل قمة الاتحاد الأفريقي، يتم وضع خطط وطرق التنفيذ لتحقيق عمليات إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية، وتشمل ما يلى:

- الطرق
- تحديد مراحل خفض التعريفات
- مواءمة قواعد المنشأ

- تبسيط إجراءات ومسميات الجمارك
- إلغاء الحواجز غير التعريفية
- تصميم الآليات المناسبة لحماية التجارة
- آلية تكاليف التسوية

الملاحق

الملحق 1: الحجج التفصيلية لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية

1-سعيا لإنشاء منطقة تجارة حرة افريقية، من الأهمية بمكان البدء بالأساسيات. وبالتالي، فمن الضروري وضع خارطة طريق تحدد الأمور الأساسية التي لا غنى عنها لانطلاق منطقة التجارة الحرة. ما هي بعض الأمور الأساسية؟ تشمل هذه الأمور تدابير عملية مثل إلغاء الرسوم الجمركية بين البلدان الأفريقية، ومواءمة قواعد المنشأ، والقضاء على الحواجز غير الجمركية، وتحديد التدابير الحمائية، وآليات تسوية النزاعات. وهناك أمر إضافي أساسي هو تحديد آلية مؤسسية لقيادة عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة.

2- تتطلب خارطة الطريق تقديرا واقعيا للأوضاع الأولية. ومن ثم، فما هي الأوضاع الأولية في مجال التبادل التجاري والحماية في حالة أفريقيا؟ ما هو المستوى الحالي للتجارة بين البلدان الأفريقية؟ هل توفر البلدان الأفريقية لبعضها البعض شروطا للوصول للأسواق تتسق مع هدفها المعلن المتمثل في تعزيز التجارة البينية الأفريقية؟ إن التجارة البينية الأفريقية تتراوح بين 10 إلى 12 في المائة في المتوسط. بيد أن الجدول 1 أدناه يبين، بالنسبة لبعض البلدان الأفريقية، أن التبادل التجاري في منطقتها يشكل حصة كبيرة من صادراتها.

الجدول 1 :حصة الصادرات إلى بلدان أفريقية أخرى (متوسط 1995-2008)

المصدر : تقديرات استنادا إلى قاعدة بيانات كومتريد

البلد	المتوسط	البلد	المتوسط
مالي	71.7	بوتسوانا	17.2
بوركينا فاسو	60.0	إثيوبيا	15.8
رواندا	56.5	بوروندي	14.7
النيجر	48.1	جنوب أفريقيا	13.4
كينيا	45.3	الكاميرون	11.4
سوازيلاند	44.2	نيجيريا	9.2
زيمبابوي	42.3	تونس	8.5
توجو	41.5	جمهورية أفريقيا الوسطى	8.5
السنغال	41.3	مصر	7.0
جامبيا	39.7	موريشيوس	6.8
ناميبيا	39.6	مدغشقر	6.7
غانا	34.2	موريتانيا	5.9
أوغندا	31.6	غينيا	5.2
ليسوتو	27.6	المغرب	4.8
زامبيا	27.3	ساوتومي	4.6
كوت ديفوار	27.0	الجابون	3.3
تنزانيا	25.3	السودان	2.9
ملاوي	22.7	الجزائر	2.4
موزمبيق	20.4	جزر القمر	2.2
بنين	19.5	سيشل	1.8

3- يمكن تعزيز هذا المستوى من التجارة البينية الأفريقية بشكل ملحوظ من خلال منطقة تجارة حرة قارية. ولو افترضنا أن جميع الأمور متماثلة، فإن منطقة التجارة الحرة يمكن أن تسهم في غضون فترة زمنية وجيزة في مضاعفة مستوى التجارة البينية الأفريقية. ولتوضيح هذه النقطة، وذلك باستخدام بعض البيانات التفصيلية المتاحة في عام 2004 ، يجد المرء أن الحماية التجارية داخل الاقتصادات الأفريقية مرتفعة نسبيا، مع تطبيق تعريفة جمركية قدرها 8ر7 في المائة في المتوسط. ويبين الجدول 2 متوسط الحماية المحددة التي تفرضها البلدان الافريقية على بلدان افريقية أخرى وكذلك على سائر العالم.

الجدول 2 : متوسط الحماية المفروضة على واردات وصادرات أفريقية مختارة

	حماية مفروضة على الواردات من أفريقيا			حماية تواجه الصادرات إلى أفريقيا		
	الزراعية	غير الزراعية	كل القطاعات	الزراعية	غير الزراعية	كل القطاعات
انجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية	%15.3	%10.4	%8.6	%17.2	%1.8	%5.3
اثيوبيا	%21.9	%11.6	%12.4	%20.2	%17.1	%2.4
مدغشقر	%4.0	%1.5	%12.0	%13.4	%5.1	%7.7
ملاوي	%10.1	%8.2	%0.5	%3.5	%5.6	%11.1
موريشيوس	%18.7	%12.4	%0.8	%4.3	%3.9	%12.4
موزمبيق	%15.2	%7.8	%0.8	%13.4	%6.7	%4.1
تنزانيا	%19.5	%10.3	%4.7	%21.9	%10.8	%9.2
اوغندا	%5.7	%4.4	%11.3	%8.2	%8.4	%15.2
زامبيا	%11.5	%8.2	%11.0	%6.7	%4.9	%13.0
زيمبابوي	%21.5	%11.1	%12.5	%5.3	%1.2	%5.4
باقي شرق أفريقيا	%14.2	%10.9	%28.1	%8.8	%7.1	%2.2
بوتسوانا	%0.9	%0.3	%2.6	%18.3	%10.7	%5.3
جنوب أفريقيا	%2.2	%0.6	%6.5	%21.6	%11.2	%8.6
باقي الاتحاد الجمركي لجنوب أفريقيا	%3.5	%0.3	%14.8	%9.1	%2.2	%9.6
مصر	%5.9	%4.5	%11.4	%13.5	%8.3	%2.1
المغرب	%14.6	%10.7	%13.3	%22.4	%9.5	%19.5
تونس	%27.0	%8.4	%1.8	%19.9	%11.7	%8.9
باقي شمال أفريقيا	%12.1	%12.6	%8.4	%30.9	%5.2	%4.1
نيجيريا	%46.9	%25.0	%13.8	%15.8	%2.1	%4.0
السنغال	%4.4	%2.2	%9.4	%8.3	%4.4	%10.1
باقي غرب أفريقيا	%8.0	%5.9	%11.7	%7.8	%9.1	%15.4
وسط أفريقيا	%22.8	%12.3	%4.6	%11.4	%9.4	%8.3
أفريقيا	**%12.4**	**%7.8**	**%8.7**	**%12.4**	**%7.8**	**%8.7**

المصدر : تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلى برنامج TASTE وقاعدة بيانات MAcMapHS6v2

4- بعد إمعان النظر في الجدول 2، يتبين لنا أن التجارة البينية الأفريقية في القطاع الزراعي تواجه معدل حماية أعلى من القطاع غير الزراعي. فمعظم البلدان والمناطق الفرعية الأفريقية تفرض تعريفات أعلى على الواردات الزراعية من البلدان الأفريقية الأخرى. ويشير ذلك إلى أن خارطة الطريق لإقامة منطقة التجارة الحرة الافريقية يجب أن تولي اهتماما شديدا للتجارة البينية الأفريقية الزراعية. قد تكون منطقة التجارة الحرة مفيدة لأفريقيا لإطعام نفسها. بيد أن القضية الحقيقية المهمة ولكنها سلبية في الجدول 2 هى أن ثلثي البلدان الأفريقية إما أكثر حمائية من أفريقيا بوجه عام أو أنها تواجه المزيد من الشروط المقيدة للوصول إلى الأسواق في أفريقيا عن الوضع العادي. وهذا يعني أن منطقة التجارة الحرة، حتى تلك التي تزيل هذه الحواجز بصورة تدريجية، يمكن أن تقدم مكاسب اقتصادية واجتماعية كبيرة لأفريقيا. كما يستدل من ورقة القضايا المعدة لعرضها على قمة الاتحاد الافريقي في يناير 2012، إن إزالة هذه الحواجز الجمركية لن يكون كافيا. إذ أن هناك غيرها من المجالات الرئيسية ذات الأولوية، مثل خفض التكاليف التجارية، التي ينبغي معالجتها.

5- بينما يبين الجدول 2 أن التجارة البينية الأفريقية في قطاع الزراعة تفيدها الحماية المفروضة من قبل بلدان على بلدان افريقية أخرى، فإن إمكانية التنويع والتصنيع تعوقها أيضا الحماية المطبقة على الواردات البينية الأفريقية غير الزراعية وقدرها 8ر7 في المائة في المتوسط. ومع ذلك، وبغض النظر عما يبدو للوهلة الأولى، فإن النظر بمزيد من العمق في البيانات المتعلقة بالتجارة الافريقية يبين أن هناك تطورا أكبر للسلع المتداولة بين البلدان الأفريقية مقارنة بما تصدره أفريقيا إلى سائر دول العالم. وبعبارة أخرى، هناك أدلة على أنه برغم المستوى القائم للحماية الأفريقية على السلع غير الزراعية، إلا أن الصادرات المبينة في الجدول رقم (1) والتي تشكل حصة صادرات فرادى البلدان في أفريقيا، تعد أكثر تطورا من الحصة المتبقية المصدرة إلي سائر العالم.

6-في نتيجة أولية لدراسة أعدت بتكليف من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تفحص جيتنجي وأولوجبنجا (2011) أعلى خمس (5) صادرات لعينة مختارة من البلدان الأفريقية. وفي كل حالة ، نظرا إلى قيمة أعلى خمس (5) صادرات لكل بلد إلي أفريقيا والعالم. ولأغراضنا، يمكن أن نركز على البلدان ذات أعلى معدلات للتبادل التجاري مع البلدان الأفريقية الأخرى، على سبيل المثال غانا وكينيا. وفي عام 2008 ، شكلت صادرات غانا إلى أفريقيا نسبة 52 في المائة من إجمالي صادراتها فيما بلغت هذه النسبة 46 في المائة فيما يخص كينيا.

الجدول 3 : أعلى خمس صادرات من حيث القيمة (2008) إلى أفريقيا والعالم

أعلى خمس صادرات من غانا إلي العالم	**أعلى خمس صادرات من غانا إلي أفريقيا**
ذهب، أشكال نصف مصنعة	اذهب، أشكال نصف مصنعة
حبوب كاكاو كاملة أو كسر، خام أو محمص	قطع آلات، غير كهربائية
كاجو طازج أو مجفف	خشب رقائقي، جميعه من الخشب اللين
ذهب في أشكال خام	ألواح، وأخشاب مغلفة
أخشاب غير صنوبرية	شرائح وأوارق وشرائط ألومنيوم
أعلى خمس صادرات من كينيا إلي العالم	**أعلى خمس صادرات من كينيا إلي العالم**
شاى أسود في عبوات	شاى أسود في عبوات
زهور وبراعم زهور طازجة	زيوت نفط وقطران ومكثفات
خضر طازجة أو مبردة	أسمنت بورتلاند غير الأسمنت الأبيض

زهور وبراعم زهور مجففة	سجائر تحتوي على تبغ
بن غير محمص أو خالي من الكافيين	أدوية في جرعات

المصدر :قاعدة بيانات كومتريد

7- يتضح من الجدول 3 أن صادرات غانا الى افريقيا تتألف أساسا من منتجات من قطاع الصناعات التحويلية بدلا من المواد الخام . وينطبق الأمر نفسه على كينيا، حيث تعد صادراتها الرئيسية إلى أفريقيا ، باستثناء الشاي الأسود، سلعا مصنعة . ويتبين من تحليل الجدول 3 أن الصادرات إلى البلدان الأفريقية الأخرى قد تكون أكثر تطورا من الصادرات الافريقية الى العالم . وهنا مكمن قصة التحول والتنويع . ودون الخوض في شرح أسباب هذه المسألة، فإن الرسالة المنبثقة عن ذلك هي أن وجهة صادرات بلد ما لها تأثير على نوع صادراتها (أو تطورها.) والأثر المترتب على ذلك هو أن إزالة الحواجز المتبقية أمام التجارة البينية الأفريقية، مثل متوسط التعريفات المطبقة، يمكن أن يساعد البلدان الأفريقية على التصنيع . وبعبارة أخرى، ينبغي أيضا أن تسترشد خارطة طريق منطقة التجارة الحرة بهدف التصنيع في أفريقيا.

8-مما سبق، يمكن القول بأنه نظرا للأوضاع الأولية، يمكن أن تساعد منطقة التجارة الحرة الافريقية فى إزالة الحواجز التجارية المتبقية وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، ودعم التصنيع في أفريقيا . بيد أن ثمة مسألة مثيرة للاهتمام تبرزها ورقة القضايا المقدمة للقمة وهي منظومة هذه المنطقة للتجارة الحرة . وبينما تتم مناقشة هذه المسألة في ورقة منفصلة، يمكن تسليط بعض الضوء على هيكل التجارة والحماية بين مناطق التجارة الحرة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة القارية. ونقدم بعض الرؤى في هذا الخصوص في الجدول 4 أدناه، وهي مستمدة مما تقوم به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الأفريقي للتنمية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي من عمل متواصل في إطار تقييم التكامل الإقليمي في سلسلة تقارير أفريقيا:

الجدول 4 : ايرادات التجارة والحماية والجمارك قبل الإصلاحات التجارية، والتغيرات في الحماية بعد مناطق التجارة الحرة الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة القارية

		قبل الإصلاحات التجارية (2004)						بعد مناطق تجارة حرة إقليمية	بعد منطقة تجارة حرة قارية
المصدر	المستورد	التجارة (بملايين الدولارات الأمريكية)	حصة الصادرات داخل أفريقيا	حصة الصادرات من إجمالي صادرات افريقيا	حصة الصادرات من إجمالي صادرات العالم	رسوم جمركية معادلة للقيمة	ايرادات جمركية (بملايين الدولارات الأمريكية	التغير في الرسوم الجمركية المعادلة للقيمة (مقارنة ب 2004)	التغير في الرسوم الجمركية المعادلة للقيمة (مقارنة ب 2004)
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الجنوب والشرق	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الجنوب والشرق	8541	%47.1			%7.7	653	%100.0	%100.0
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الشمال والغرب والوسط	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الشمال والغرب والوسط	5251	%28.9			%8.2	430	%100.0	%100.0
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الجنوب والشرق	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الشمال والغرب والوسط	2521	%13.9			%16.5	417	%0.0	%100.0
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الشمال والغرب والوسط	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الجنوب والشرق	1827	%10.1			%4.3	78	%0.0	%100.0

مجموع أفريقيا	مجموع أفريقيا	18140	%100.0	%7.9		%8.7	1578	%68.7	%100.0
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الجنوب والشرق	باقي العالم (غير أفريقيا)	90162		%39.3		%3.6	3283	%0.0	%0.0
منطقة التجارة الحرة لمجموعة الشمال والغرب والوسط	باقي العالم (غير أفريقيا)	121409		%52.9		%1.7	2092	%0.0	%0.0
مجموع أفريقيا	مجموع العالم	229712		%100.0	%2.8				
باقي العالم (غير أفريقيا)	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الجنوب والشرق	92709			%1.1	%10.0	9237	%0.0	%0.0
باقي العالم (غير أفريقيا)	منطقة التجارة الحرة لمجموعة الشمال والغرب والوسط	96119			%1.2	%17.1	16415	%0.0	%0.0
باقي العالم (غير أفريقيا)	باقي العالم (غير أفريقيا)	7878099			%95.0	%3.2	251391	%0.0	%0.0
مجموع العالم	مجموع العالم	8296638			%100	%3.4	283996	%0.3	%0.3

المصدر : تقديرات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا استنادا إلي برنامج TASTE وقاعدة بيانات MapHS6v2

9- العالم الذي يصوره الجدول 4 من حيث الحماية الجمركية، وان اختلف قليلا عن العالم اليوم، يتيح لنا فرصة بلورة فكرة عما يمكن أن تقدمه شتى منظومات مناطق التجارة الحرة. ويفترض الجدول 4 أن هناك مجموعتين إقليميتين : مجموعة منطقة التجارة الحرة (للجنوب والشرق): وتضم الكوميسا، جماعة شرق افريقيا والسادك والايجاد، ومجموعة منطقة التجارة الحرة للايكواس وس ص والايكاس واتحاد المغرب العربي أى منطقة التجارة الحرة للشمال والغرب والوسط. ويمكن استنتاج الحقائق التالية من الجدول رقم 4 . أولا ، داخل هاتين المجموعتين الإقليميتين، يبلغ متوسط الحماية في العالم نفس مستوى القارة تقريبا وقدره 7ر7 في المائة في مجموعة منطقة التجارة الحرة للجنوب والشرق، و2ر8 في في المائة في مجموعة منطقة التجارة الحرة للشمال والغرب والوسط و7ر8 في المائة بالنسبة لأفريقيا ككل. ثانيا ، هناك مستوى مرتفع للغاية من الحماية التجارية يعوق حاليا التبادل التجاري بين المجموعتين. وتفرض مجموعة منطقة التجارة الحرة للشمال والغرب والوسط تعريفة جمركية عالمية قدرها 5ر16 في المائة في المتوسط على وارداتها من مجموعة منطقة التجارة الحرة للجنوب والشرق. ثالثا، من شأن اقامة مجموعتين للتجارة الحرة في منطقتين في ذات الوقت أن يقلل الحماية العالمية لأفريقيا بنسبة 7ر68 في المائة . ويعني ذلك أن حماية التجارة البينية الأفريقية ستنخفض في المتوسط من 7ر8 في المائة إلى 7ر2 في المائة. ويؤدي ذلك إلى تحفيز تدفقات التجارة بين الكتلتين الإقليميتين. ومع ذلك، وهذه هي النقطة الرابعة، فإن إنشاء مناطق تجارة حرة إقليمية قد لا يكون كافيا لتحفيز التجارة المثلى. ويبدو أن اقامة منطقة تجارة حرة قارية هو أفضل نتيجة ينبغي تحقيقها عاجلا وليس آجلا لما يمكن أن تجلبه من فوائد. وفضلا عن ذلك، فإن الانتقال من مناطق التجارة الحرة الإقليمية إلي منطقة التجارة الحرة القارية سيكون له انعكاسات تافهة على عائدات الحكومات الأفريقية.

الملحق 2

هيكل منطقة التجارة الحرة القارية

أ. المقدمة:

اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التكامل اللإقليمي ويواصلون خطى تنفيذه باعتباره استراتيجية شاملة للتنمية القارية. وعلى المستوى القاري، تتمثل الرؤية في العمل على تنفيذ الجماعةالاقتصادية الأفريقية على مدى فترة تشمل ست مراحل متتالية يتم خلالها دعم التعاون القطاعي وإنشاء مناطق تجارة حرة إقليمية واتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة واتحاد اقتصادي ونقدي. والساس المنطقس المنطقي الذي يستند إليه هذا النهج المرحلي فحواه أن رؤية التكامل لا بد وأن تدعم أولاً على المستوى الإقليمي من خلال إنشاء وتعزيز المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي يحتمل إدماجها في الجماعة الاقتصادية الأفريقية. (انظر الإطار 1 الذي يقدم لمحة عن الخطوات الرئيسية نحو الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

الإطار 1: مراحل الجماعة الاقتصادية الأفريقية

تأسست الجماعة الاقتصادية الأفريقية بموجب معاهدة أبوجا الموقعة عام 1991 ودخلت حيز التنفيذ عام 1994. ولقد صممت على أن تنفذ على ست مراحل:

1. إنشاء كتل إقليمية في الأقاليم ، حيثما لا تكون موجودة (يتم استكمالها عام 1999).
2. تعزيز وتقوية التكامل فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والمواءمة داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية (تستكمل عام 2007).
3. إنشاء منطقة تجارة حرة واتحاد نقدي في كل كتلة إقليمية (تستكمل عام 2017).
4. إنشاء اتحاد جمركي قاري وكذلك منطقة تجارة حرة (تستكمل عام 2019).
5. إنشاء سوق مشتركة أفريقية على مستوى القارة (تستكمل عام 2023).
6. إنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي قاري (وبالتالي ايضاً عملة موحدة) وبرلمان أفريقي (تستكمل عام 2028).

حالياً، وللأسباب الموضحة في ورقة المسائل، يبدي الزعماء الأفريقيون وأصحاب المصلحة، أكثر من أي وقت سابق، حرصاً على التعجيل بخطى التقدم نحو الجماعة الاقتصادية الأفريقية من

خلال زيادة مبادرات المواءمة والتلاقي فيما بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية، مثل منطقة التجارة الحرة الثلاثية للكوميسا – مجموعة شرق أفريقيا – صادك. ويجدر التنويه بأت منطقة التجارة الحرة ثلاثية الأطراف هذه تضم 26 بلداً أفريقياً تشمل تعداداً سكانيا مقداره 530 مليون نسمة كما يقدر ناتجها المجلي الإجمالي بـ 630 بليون دولار، وتمثل هه البلدان معاً ما يزيد على 50% من اقتصادات أفريقيا. ولقد حشدت هذه المبادرة الثلاثية اهتمام صانعو السياسات الأفريقيين نحو منطقة تجارة حرة أفريقية قارية أكثر اتساعاً؛ وبناءً عليه، أوصى وزراء التجارة الأفرقيون في دورتهم العادية السادسة المنعقدة في كيجالي في نوفمبر 2010 بالتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة الأفريقية التي أجازتها القيادة السياسية العليا لأفريقيا، قمة رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في يناير 2010.

ويركز ملحق "ورقة المسائل" على تقديم المكونات والخطوات الرئيسية لعملية إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية.

ب. المكونات والخطوات الرئيسية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

1. أهداف منطقة التجارة الحرة

- إنشاء سوق قارية واحدة للسلع والخدمات، تكفل فيها حرية حركة وتنقل الأشخاص والاستثمارات، ومن ثم تمهيد الطريق للتعجيل بإنشاء الاتحاد الجمركي الأفريقي.
- توسيع نطاق التجارة الأفريقية البينية من خلال الارتقاء بمستوى مواءمة وتنسيق نظم وأدوات تحرير وتسهيل التجارة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعبر القارة الأفريقية بوجه عام.
- إيجاد حل لتحديات تعدد وتشابك العضوية وتسريع وتيرة عمليات التكامل الإقليمي والقاري.
- تعزيز القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمشاريع من خلال استغلال فرص وفورات الإنتاج والوصول إلى السوق القارية وإعادة تخصيص الموارد على نحو أفضل.

المبادئ:

- يجب أن تعطي قيادة العملية إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء/الشريكة، مع مشاركة وثيقة من قبل جميع أصحاب المصلحة (القطاع الخاص، المجتمع المدني..الخ).

- إعداد دراسات أساسية تأخذ في الحسبان (وترتكز على) مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة بالفعل.
- التبادلية التي تستلزم ألا تستند التصرفات والممارسات إلى الأهواء.
- تحرير التجارة بشكل جوهري استناداً إلى إلغاء التعريفات الحصص وعلى أساس إلغاء الإعفاءات.
- المرونة والمعاملة الخاصة والمختلفة مع الأخذ في الحسبان الاحتياجات والاهتمامات الخاصة للاقتصادات الأكثر ضعفاً.

هيكل الحوكمة:

- استناداً إلى المبادرة الثلاثية، من المقترح إنشاء فريق عمل قاري برئاسة مفوضية الاتحاد الأفريقي والقيادات التنفيذية للمجموعات الاقتصادية الإقليمية تكون له صلاحية التكليف بإعداد دراسات ووثائق أساسية حول إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كما يكون مسؤولاً عن قيادة العملية.